Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

00019

إلى
السيدة والسادة
مدراء الوكالات الحضرية

02 يناير 2003

الموضوع: التصفية النهائية لمجموع الملفات العالقة المتعلقة بطلب رخص التجزيء والبناء المحالة على الوكالات الحضرية قبل 20 يناير المقبل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

إن المجهودات المتواصلة التي ما فتئ أطر الوكالات الحضرية يبذلونها قد أعطت نتائج ملموسة، وخاصة فيما يتعلق بالتعجيل بدراسة الملفات المعروضة على هذه المؤسسات في إطار كل من المسطرتين الصغرى والكبرى، إذ كثيرا ما يتم الحسم في هذه الملفات في آجال قياسية تقل حتى عن تلك المحددة في الدورية الوزيرية رقم 2000/1500 الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 2000.

لكن، وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة والمشكورة، ما زالت بعض الملفات عالقة، تأجل البت فيها ولم يتخذ القرار بشأنها داخل الآجال المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

لذا، أطلب منكم القيام بجرد دقيق لكل الملفات المحالة على الوكالة والتي لم يتم البت فيها داخل الآجال العادية، وموافاتي بهذا الجرد وفقا للنموذج المرفق به، وذلك قبل 05 يناير 2003.

في ذات السياق ينبغي وجوبا أن تتوصل هذه الوزارة بملخص عن الإجراءات التي باشرتموها للتسوية النهائية والتامة لوضعية كل هذه الملفات، وبدون استثناء وذلك في أجل أقصاه 20 يناير 2003.

ولست بحاجة إلى أن أؤكد أنه يلزمكم ومساعديكم، في إطار التسوية المطلوب منكم مباشرتها في استعجال تام، التشبع بالمرونة التامة ومراعاة روح النصوص التشريعية والتنظيمية ومراميها وكذا توجهات وثائق التعمير وغاياتها، دون التشبث

18

٧

المفرط بالجزئيات والتفاصيل التي ليس لها تأثير كبير لا على تهيئة القطاعات المعنية ولا على وظيفة المشاريع المقدمة. كما عليكم إقناع شركائكم في عملية الترخيص بهذا التوجه الذي بدونه ستظل العديد من مصالح المواطنين ومشاريعهم الاستثمارية حبيسة تعقيدات المساطر والممارسات الإدارية، الأمر الذي يتنافى مع التوجيهات الملكية السامية ومع مضامين التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد وزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 21 تونبر المنصرم.

هذا، وإذ أعتمد على تتبعكم المباشر والشخصي لهذا الأمر، أطلب منكم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ التعليمات السالفة، حتى لا يبقى عند حلول الأجل المحدد أعلاه، ولو ملف واحد، لم يتم البت النهائي فيه.

والسلام.

نسخة قصد الاطلاع موجهة إلى السادة :

- رئيس الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب
- رئيس الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين
- رئيس الفدرالية الوطنية للإنعاش العقاري
- المهندسون المعماريون في القطاع الخاص تحت إشراف الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين
- المنعشون العقاريون في مجموع التراب الوطني، تحت إشراف الفدرالية الوطنية للإنعاش العقاري

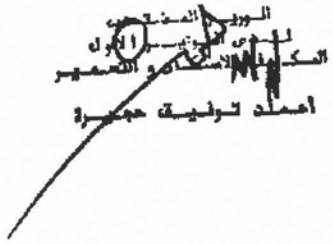

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

Ministère.Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الكتابة العامة

مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة و الشؤون القانونية

رقم 00407 / 300

13 يناير 2003

السادة:
- المفتش العام
- المديرين المركزيين
- رؤساء الأقسام والمصالح
- رئيس إدارة جمعية الأعمال الاجتماعية

الموضوع: الانتقال إلى المقر الجديد للوزارة بحي الرياض.

في إطار الجهود المبذولة من طرف الوزارة والرامية إلى توفير الظروف الملائمة والأمثل لعمل مختلف مصالحها، تم بناء مركب إداري يحتضن المقر الجديد للوزارة بحي الرياض.

وسيساهم هذا الإنجاز في ضمان تكامل أفضل لمصالح الوزارة والتنسيق فيما بينها، إضافة إلى توفير نفقات باهضة كانت تصرف لسد تكاليف الكراء، فضلا عن صوائر التواصل بين مختلف الوحدات.

وإذ أنهي إلى علمكم أن الانتقال إلى المقر الجديد سوف يتم في الأيام والأسابيع المقبلة، لأدعوكم إلى الانخراط بكل تفان ومسؤولية في إنجاح عملية ترحيل مختلف المصالح، وذلك بأقصى ما يمكن من الحرص تفاديا لأي عارض من شأنه عرقلة السير الطبيعي للمصالح أو المساس باستمرارية الخدمات التي تقدمها.

وبهذا الصدد، أخبركم أن عملية الترحيل ستسند إلى شركة مختصة ستعمل تحت الإشراف المباشر للجنة سيتم تشكيلها لتمثيل كافة الوحدات الإدارية للوزارة، إلى جانب المصالح المعنية التابعة لمديرية الموارد البشرية والوسائل العامة المكلفة بتنظيم وتنفيذ هذه العملية.

وجدير بالإشارة أن عملية الترحيل ستتم تدريجيا بحيث ستهم كل وحدة إدارية على حدة إلى أن يتم ترحيل كل مصالح الوزارة.

كما سيتم تبليغ جميع الوحدات الإدارية بمخطط يحدد المكاتب التي خصصت لها قصد تمكينها من توزيع موظفيها على المكاتب المعينة لها.

لذا أدعوكم إلى حث موظفيكم على القيام بجمع الملفات والوثائق وترتيبها بالشكل الذي سيسهل نقلها واستلامها بالمقر الجديد.

وإذ أؤكد على أهمية هذه العملية، أهيب بكم العمل على إيلائها ما تستحق من العناية اللازمة وتعبئة جميع الوسائل لإنجاحها حتى تتم في أحسن الظروف.

الوزير المنتدب
لدى الوزير الأول
المكلف بالإسكان و التعمير

أحمد توفيق المزيان

24

Royaume du Maroc
Premier Ministre
الـوزيـر الأول
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
المفتشية العامة

رقم 00006 / 200

2003 يناير 02

إلـــى
السادة الولاة وعمال العمالات والأقاليم

الموضوع: إحداث خلية إدارية للتعمير والهندسة المعمارية على الصعيد الجهوي
المرفقات: قرار بتعيين المكلفين بالخلايا الإدارية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، على اثر إلحاق المفتشيات الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب بالوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة، وتنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 2.02.853 الصادر في 24 من رمضان 1423 الموافق 29 نوفمبر 2002 المتعلق بتفويض السلط إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنه تقرر إحداث خلية إدارية على الصعيد الجهوي، تضطلع بالمهام التي كانت مسندة للمفتشيات الجهوية في مجال التعمير والهندسة المعمارية، وذلك بشكل انتقالي وتفاديا لكل فراغ يمكن أن يضر بمصالح الأفراد والجماعات.

وبالمناسبة أخبركم انه تمت عملية نقل الاختصاصات والملفات المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية من المفتشيات الجهوية إلى الخلايا الإدارية المحدثة على الصعيد الجهوي باستثناء ولاية الدار البيضاء التي اقتضى وضعها الخاص أن يستمر المفتش الجهوي لإعداد التراب في الاضطلاع بمهام التعمير والهندسة المعمارية.

واعتبارا لكون ميزانية الوزارة برسم سنة 2003 لم تشمل الوسائل المادية والبشرية الضرورية لهذه الخلايا الإدارية، فقد طلبت من مديري الوكالات الحضرية احتضانها مؤقتا وتأطيرها على المستوى التقني والمادي.

وإذ أبعث إليكم بالقرار المجسد لتعيين المكلفين بالخلايا الإدارية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية، فإنني آمل في أن يحضوا بالمتابعة والدعم الضروريين ليتمكنوا من الاضطلاع بمهامهم على الصعيد الجهوي والمحلي.

وتقبلوا فائق التحيات.

والسلام.

الوزير المنتدب
لدى
المكلف بالإسكان والتعمير
أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
المفتشية العامة

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

رقم 200 / 00773

2 يناير 2008

إلى السادة :

- المفتش العام للوزارة
- المديرين المركزيين
- مديري المؤسسات و الوكالات الحضرية التابعة للوزارة
- المديرين الجهويين و مندوبي العمالات والأقاليم
- المسؤولين عن الخلايا الجهوية للتعمير و الهندسة المعمارية.

الموضوع : نهج سياسة القرب في تدبير قضايا الإسكان و التعمير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

و بعد، لا يخفى عليكم أن الأولويات المحددة لقطاع الإسكان و التعمير تتمثل أساسا في مضاعفة و ثيرة إنتاج السكن الاجتماعي لمواكبة الحاجيات المتجددة، و معالجة العجز السكني و التجهيزي المتراكم في سياق مخطط للعمل يهدف إلى تأهيل المدن و التجمعات السكنية بالوسط القروي.

و تشكل هذه الأولويات القاسم المشترك لعمل كل الهياكل الإدارية و المؤسسات التابعة للوزارة، سواء كانت على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي، والذي حوله تنظم المهام المسندة لكل طرف في إطار من التكامل و التنسيق و التفاعل البناء.

و طبيعة هذه الأولويات، تفرض اعتماد سياسة القرب على كافة المستويات، ونهج أسلوب التدبير اللامركز حتى نكون قادرين على التفاعل مع محيطنا ومع كافة الفاعلين، من أجل تحقيق الأهداف المحددة لهذا القطاع .

لذلك أضحى من اللازم، مراجعة سلوكات بعض المسؤولين على الهياكل الإدارية والمؤسسات، القابعين في إداراتهم و مكاتبهم، ولا يبادرون إلى تنظيم الزيارات الميدانية التي تتيح فرصة الوقوف على الواقع المحلي، وملامسة خصوصياته والتعاون مع المسؤولين الجهويين والمحليين .

هذا في الوقت الذي يعتبر فيه هذا التقارب و التفاعل شرطا أساسيا لمعالجة القضايا التي لها علاقة بالقطاع، سواء تعلق الأمر بالملفات التي لم يتم البت فيها من قبل أو الأوراش المعرقلة، وليرمجة التدخلات ذات الأسبقيـــة التي تستجيب للانتظارات الحقيقية .

وحتى يتمكن المسؤولون الأولون عن الهياكل الإداريـــة و المؤسسات من تخصيص الوقت الكافي لتطوير منهجية القرب إلى جانب مسؤولياتهم الإدارية، أضحى من الضروري مراجعة طرق تدبير المصالح التابعة لهم، في اتجاه نهج أساليب جديـدة، تعتمد على تفويض الاختصاصات والإمضاء لفائدة الأطر المسؤولة، وعلى قواعد ومساطر للتدبير اللاممركز الذي يتوخى الفعالية و الشفافية، إلى جانب إرساء نظام للمتابعة و المراقبة البعدية يمكن من تقييـــم الأداء وتقويمه.

ومن اجل إعمال هذا النهج، يتعيـــن على المديريـــن المركزييـــن ربـــط الاتصـــال بالمديريات الجهويـــة و المندوبيات و المؤسسات العموميـة و الوكالات الحضريـة التابعـة للوزارة.

كما يتعين على المديريـــن الجهويين و المندوبين و مديري المؤسسات العموميـــة و الوكالات الحضرية، اخذ المبادرة من اجل:

- حضور دورات مجالس الجماعات المحلية؛
- التقرب من المواطنين والاستماع إليهم ؛
- الاتصال مع الجمعيات ووداديات الأحياء ذات العلاقة بالقطاع؛
- تحسين العلاقات مع الفرقاء والمتدخلين في ميدان الإسكان والتعمير.

لذلك، فإنني أهيب بكم العمل على تطبيق التوجيهات الواردة في هذه الدورية، و ذلك باطلاعي على قواعد ومساطر التدبير اللاممركز المعتمدة من طرفكم، وموافاتي بنسخ من قرارات تفـــويض الاختصاصات والإمضاء الجاري بها العمل قصد إتاحة الوقت الكافي لكم للممارسة الفعلية لسياسة القرب و الاتصال المباشر مع الجماعات المحلية و السكان؛ أو تلك التي ستقررونها إلى جانب المحاضر المختصرة للزيارات والاجتماعات الميدانية التي ستبادرون بالاضطلاع بها بكيفية منتظمة، على أن لا تقل عن زيارتين في الشـهر الواحد .

كما أخبركم أنني كلفت السيد المفتش العام للوزارة بمتابعة تطبيق مضامين هذه الدورية، وموافاتي شهريا بتقـرير في هذا الشأن .

و السلام.

الوزير المنتدب
لـــدى الـــوزيـــر الأول
المكلـف بالاسكـان و التعمـير

احمد التوفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
رقم 200 /

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المفتشية العامة

00197

07 يناير 2003

إلى
السـادة مديري الوكالات الحضرية.

الموضوع : تسيير الخلايا الإدارية للتعمير و الهندسة المعمارية.
المرجـع : رسالتي عدد 06 / 200 بتاريخ 02 يناير 2003.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، في إطار اضطلاع هذه الوزارة بمهام التعمير و الهندسة المعمارية تم اتخاذ عدة إجراءات من بينها إحداث خلايا إدارية للتعمير و الهندسة المعمارية على الصعيد الجهوي وتعيين مكلفين بها.

وقد حددت مهام هذه الخلايا بالقرار رقم 01 / 300 المؤرخ في 02 يناير 2003 كما يلي:

- دراسة وإبداء الرأي في طلبات رخص التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و البناء و التقسيم خارج نطاق نفوذ الوكالات الحضرية،
- تتبع مشاريع وثائق التعمير ودراسات الهندسة المعمارية في طور الإعداد و المشاريع و الدراسات التي سيوكل لها بإعدادها،
- المساهمة في مراقبة حركة العمران، و إثارة انتباه السلطات الإدارية المعنية بخصوص الخروقات المعاينة في مجال التعمير،
- المشاركة في اجتماعات اللجن على المستوى الجهوي و الإقليمي و التي تنظر في قضايا التعمير و الهندسة المعمارية.

و حتى تتمكن هذه الخلايا التي تقرر احتضانها مؤقتا بمقرات الوكالات الحضرية من القيام بالمهام الموكولة إليها بفعالية، فإنني اطلب منكم مدها بالوسائل المادية و البشرية الضرورية وتدعيمها على مستوى التأطير و الخبرة. ويجب أن ينصب هذا التأطير على معالجة الملفات التي تكتسي صبغة استعجالية و لاسيما تلك الواردة في محاضر نقل الاختصاصات بين مؤسستكم و المفتشين الجهويين للتعمير و الهندسة المعمارية و إعداد التراب الوطني.

Siège Qr. Administratif. Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10000 . . . http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
Tel : 212.37.76.92.65 / 04 / 36.06 / 08 / 15 . . . 98.89 - Fax : 212.37.76.35.77 - 29.73

21

و لتسهيل مأمورية هذه الخلايا الإدارية، أطلب منكم مساعدة المكلفين بها لإحداث فروع لها، عند الاقتضاء، بالمديرية الجهوية أو المندوبيات الإقليمية للوزارة، وذلك بعد موافقة المصالح المركزية.

و تجدر الإشارة إلى أن عمل هذه الخلايا الإدارية يخضع لبرنامج عمل سيعرضه على أنظاري المكلفون بها في أقرب الآجال.

ولكي تتمكن هذه الخلايا من الشروع عمليا في أداء مهامها، أطلب منكم أن تسهروا شخصيا، وبمعية المدير الجهوي للإسكان، على تقديم المكلفين بها إلى السادة الولاة و العمال بالجهة التابعة لنفوذكم الترابي.

هذا، وستحل لجنة مركزية بالوكالات الحضرية للتأكد من مدى تطبيق التعليمات الواردة في مختلف الدوريات الصادرة بهذا الشأن، و الوقوف على ظروف سير عمل هذه الخلايا.

و السلام.

الوزير المنتدب
لدى الوزير الأول
المكلف بالإسكان و التعمير
أحمد توفيق المدغري

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

nistère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Secrétariat général
Direction des Etablissements Publics
Du Partenariat et de l'Action Associative

N° 01118 /510

28 JAN 2003

A

MESSIEURS:

- **LE DIRECTEUR GENERAL DE L'ANHI**
- **LE DIRECTEUR GENERAL DE LA SNEC**
- **LE DIRECTEUR GENERAL D'ATTACHAROUK**
- **LES DIRECTEURS DES ERAC**

OBJET: Conseils d'administration

Comme vous le savez, les séances des conseils d'administration qui se tiendront incessamment seront consacrées au programme d'action de votre établissement pour l'exercice 2003.

Votre programme d'action doit intégrer toutes les mesures nécessaires à la mise à jour de votre pipe en procédant notamment à l'achèvement des opérations qui ont connu un retard considérable, à la relance des projets en arrêt et à la prise des dispositions nécessaires quant à l'écoulement des stocks de produits finis.

De même, l'établissement de votre plan d'action doit s'inscrire dans la ligne des directives édictées par le programme du gouvernement pour la relance du secteur notamment celles relatives à l'accroissement du volume de production de l'Habitat social. Pour se faire, la mobilisation de toutes les énergies par l'association de tous les intervenants constituent le gage nécessaire pour la réalisation de ces objectifs.

A ce titre, une attention particulière doit être accordée à la facilitation des opérations initiées par les promoteurs privés et de toutes propositions visant l'instauration d'un partenariat constructif de nature à permettre une implication plus importante du secteur privé dans le cadre de ce programme.

En outre, la définition du plan d'action doit se fonder sur le respect des directives édictées par le programme gouvernemental visant le développement de l'habitat social dans toutes ses formes particulièrement l'habitat destiné aux couches les plus défavorisées càd les produits dont la V.I.T est :

.../...

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
TEL: 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

29

- comprise entre 80.000 et 120.000 DH pour le logement économique
- inférieure à 50.000 DH pour le lot économique
- inférieure à 35.000 DH pour le lot ZAP

Il va sans dire que le montage des opérations doit observer scrupuleusement les dispositions contenues dans les manuels de procédures générales notamment en ce qui concerne la faisabilité technique et financière des opérations devant être agréées par le conseil d'administration.

De ce fait, vous êtes tenus de vous assurer que les projections soient objectives et établies sur la base d'indicateurs pertinents se rapportant non seulement aux unités mises en chantier, aux achèvements, aux emplois et ressources, mais également aux remises des clés et des titres fonciers et à la démolition des baraques et qui tiennent compte des données réelles et des conditions de l'environnement économique dans lequel opère votre établissement ainsi que les spécificités locales découlant des contraintes de la gestion de proximité afin de s'inscrire dans une démarche globale visant l'épanouissement de l'activité, de l'investissement et de l'emploi.

Par ailleurs, en attendant la restructuration des OST qui visera à ériger les ERAC en de véritables instruments régionaux de développement de l'habitat social, les Directeurs de ces Etablissements sont priés de se rapprocher de Messieurs les Walis pour leur présenter l'ordre du jour et le programme d'action.

En outre, la préparation dudit programme doit être collégiale et associer tous les cadres de votre établissement pour que votre présentation lors de la séance du conseil d'administration soit claire , précise et se limitant à l'essentiel de ce qui se rattache à l'exercice considéré en vue de susciter de la part du conseil les décisions les plus pertinentes et de permettre aux administrateurs d'agréer votre programme d'action et vos budgets en parfaite connaissance de cause .

En ce qui concerne les sociétés Attacharouk, SNEC et ANHI, toutes les dispositions prévues par la loi n°- 17/95 relatives à la S.A pour faire arrêter les comptes par le Conseil d'Administration doivent être prises. Pour ce faire, il y'a lieu d'adresser aux membres du conseil le rapport du commissaire aux comptes pour l'exercice 2001 avant la tenue de la réunion dudit conseil.

Enfin, et en vue d'établir le calendrier des séances des conseils d'administration qui se tiendront dans les régions , vous êtes invités à faire parvenir les rapports des conseils d'administration à vos administrateurs avant le 10 février 2003 et d'adresser sept (7) exemplaires à la Direction des Etablissements Publics, du Partenariat et de l'Action Associative.

Le Ministre D'Etat auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdv@habitat.gov.ma
TEL: 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

50

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Secrétariat général
Direction des Etablissements Publics
Du Partenariat et de l'Action Associative

N° 02479 /510

الكتابة العامة
مديرية المؤسسات العمومية
والشراكة و العمل التعاوني

05 FEV 2003

A
MESSIEURS
LES DIRECTEURS REGIONAUX DE L'HABITAT

OBJET: Réunions des Conseils d'Administration des ERAC.

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que le calendrier des réunions des Conseils d'Administration des organismes sous tutelle du Ministère délégué chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme est arrêté comme suit:

ORGANISMES	DATE	HEURE	LIEU
ERAC ORIENTAL	Vendredi 7 mars 2003	16 H	Siège Province de JERRADA
ERAC CENTRE NORD	Mardi 11 mars 2003	9 H 30	Siège Préfecture de TAZA
ERAC CENTRE SUD	Mercredi12 mars 2003	9 H 30	Siège Province d'EL HAJEB
ERAC TENSIFT	Lundi 17 mars 2003	9 H 30	Siège Province de CHICHAOUA
ERAC CENTRE	Mercredi 19 mars 2003	15 H 30	Siège Province de BENI MELLAL
ERAC SUD	Lundi 24 mars 2003	9 H 30	Siège Province de TAROUDANT
ERAC NORD OUEST	Lundi 31 mars 2003	9 H 30	Siège Préfecture de TEMARA

L'ordre du jour portera sur les points suivants:

1- Approbation du procès verbal du conseil d'administration précédent
2- Examen et approbation du plan d'action pour l'exercice 2003
3- Examen et approbation du budget 2003
4- Divers.

Aussi, vous saurai-je gré de bien vouloir assister à la réunion concernant votre région .

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

46

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE

MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

Rabat, le.....

N° 824 /.....02173

20 FEV 2003

A

MESDAMES ET MESSIEURS :

- LES DIRECTEURS DES AGENCES URBAINES ;
- LES RESPONSABLES CHARGES DES CELLULES ADMINISTRATIVES REGIONALES DE L'URBANISME ET DE L'ARCHITECTURE.

OBJET :	CREATION DU PLAN DE PROTECTION REGIONALE CONTRE LES INONDATIONS ET DE LA COMMISSION PROVINCIALE OU PREFECTORALE DE L'EAU.

J'ai l'honneur de vous informer que la Direction de l'Urbanisme a suivi depuis l'année 2000 une étude établie par la Direction de la Recherche et de la Planification de l'Eau, Secrétariat d'Etat Chargé de l'Eau, portant sur « *le plan national de protection contre les inondations et impacts des ouvrages de protection sur l'environnement* ». Celle-ci a pour objectif principal la réalisation du plan national de protection contre les inondations, et ainsi, d'aider le pays à se doter d'un cadre juridique et institutionnel adapté en matière de la prévention des risques d'inondation.

Ledit plan a permis d'abord l'identification de 390 sites exposés aux inondations dans les limites du Domaine Publique Hydraulique, il permet également de montrer les limites et les lacunes, ainsi que, les dysfonctionnements des lois en vigueur, notamment, celles relatives à l'eau et à l'urbanisme. Aucune solution réaliste ne peut être envisagée si l'on ne rompt pas nettement avec la logique de relativisation de la loi, et cela pour les raisons suivantes :

- L'impératif d'ordre public : il s'agit de la sécurité des personnes et des biens (*l'urgence de la construction rapide de logements pour répondre à une demande pesante et prévenir les tensions urbaines ne devrait plus pouvoir être invoquée pour lotir des zones vulnérables*) ;
- La gestion de la protection et la prévision contre les inondations vont devoir passer en premier lieu par des règles rigoureuses comprenant des additifs aux demandes d'autorisation de lotir et de construire.

DIRECTION DE L'URBANISME
Angle des rues Michlifen et Abou Ibiana, Agdal, Rabat, Maroc
Tel. : 212 37 67 25 01 / 212 37 67 29 40 Fax : 037 67 33 95
http : // www.marocurba.gov.ma

مديرية التعمير
زاوية شارع ميشلفن و زنقة بوبيانة، أكدال، الرباط، المغرب
البريد الإلكتروني : E-mail : marocurba.gov.ma

43

L'étude a formulé ensuite des propositions pour une meilleure prise en compte de cette problématique dans la planification d'une manière globale. Celles-ci se résument autour des deux points suivants :

- **une meilleur connaissance du risque ;**
- **et une réforme du cadre institutionnel, dont le dispositif législatif et réglementaire de l'urbanisme.**

Aussi, ce Département, conscient de la problématique des risques inondation, recommande des actions dans le cours terme, à la lumière des conclusions de la présente étude, dont notamment :

- se concerter avec l'Agence de Bassin qui relève du même ressort territorial que le votre au sujet de l'élaboration du Plan de Protection contre les Inondations (PPRI) et notamment, pour l'établissement de la carte des risques inondation ;
- intégrer dans les nouveaux Marchés et Termes de Référence relatifs à l'établissement des documents d'urbanisme la carte des risques inondation, et la considérer comme contrainte majeure dans les études préalables aux projections et prévisions desdits documents.

Par ailleurs, veuillez bien tenir informé la Direction de l'Urbanisme des suites données à cette problématique de la protection et des prévisions contre les inondations à la lumière des orientations précitées, ainsi que de toute réflexion susceptible d'éclairer la révision en cours, notamment, s'agissant des textes législatifs et réglementaires relatifs à l'urbanisme d'une manière générale, et à l'établissement des documents d'urbanisme en particulier.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الكتابة العامة

عدد 01799 /100

10 فبراير 2003

إلى السادة:

- **المفتش العام**
- **المديرين المركزيين**
- **مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.**
- **مديري الوكالات والمؤسسات التابعة للوزارة**
- **المديرين الجهويين ومندوبي الأقاليم والعمالات**
- **مديري معاهد تكوين التقنيين**
- **رئيس جمعية الأعمال الاجتماعية**

الموضوع : الإعلان عن الترشيح لشغل منصب المدير العام لشركة التشارك

المرفقات : بطاقة الإعلان عن الترشيح
ملف الترشيح

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، في إطار التدابير الإدارية الجديدة الهادفة إلى إعطاء الفرصة لجميع الأطر بهدف تقلد مناصب المسؤولية، ورغبة في ترسيخ وتعميم تقنية الإعلان عن الترشيح على مختلف مناصب المسؤولية، يشرفني أن أخبركم أني أعرض منصب المدير العام لشركة التشارك على المنافسة في إطار عملية الإعلان عن الترشيح.

وفي هذا الصدد، يتعين على الأطر الراغبة في المشاركة في هذا الترشيح سحب منفات ترشيحهم بصفة شخصية وإيداعها وفق الشروط المبينة في البطاقة المرفقة، لدى مديرية المؤسسات العامة والشراكة والعمل التعاوني في أجل أقصاه **28 فبراير 2003** .

ولإنجاح هذه العملية و إجرائها في احسن الظروف، أخبركم أني أحطتها بكافة الضمانات وسأسهر شخصيا على أن تمر ضمن شروط الشفافية والنزاهة والموضوعية، كما كلفت لجنة مختصة بدراسة وانتقاء الترشيحات تضم من بين أعضاءها موثقا منتدبا من طرف الهيئة الوطنية للموثقين.

لذا، أدعوكم إلى تعميم فحوى هذا الإعلان على كافة الأطر والموظفين العاملين تحت إمرتكم، وموافاتي بنسخة من هذا الإعلان موقعة من طرف الأطر التي يهمها الأمر إثباتا لاطلاعهم على فحواه.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان والتعمير

أحمد توفيق حجيرة

37

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Secrétariat Général
N°.....01547...../100

04 FEV 2003

A
Madame et Messieurs les Directeurs des Agences Urbaines

Objet : Réunions des Conseils d'Administration des Agences Urbaines

L'Agence Urbaine représente l'institution majeure du dispositif technique d'intervention de l'Etat au côté des collectivités locales pour la maîtrise du développement urbain. Elle est l'un des outils privilégiés du Ministère pour la concrétisation de la politique arrêtée en la matière.

Conformément aux textes régissant les Agences Urbaines, le Conseil d'Administration est investi de tous les pouvoirs et attributions nécessaires à l'administration de l'agence. Il doit être en mesure d'exercer pleinement ses prérogatives dans l'orientation et le contrôle des activités de l'agence.

C'est dans ce cadre qu'il a été décidé de réunir les prochains Conseils d'Administration, qui auront à orienter et à approuver le plan d'action de l'Agence.

Pour la préparation et la programmation de ces conseils qui doivent se tenir avant le 31 mars 2003, il a été décidé d'associer Messieurs les Walis, agissant ainsi dans le sens du développement de la proximité et des orientations de l'Etat en matière de déconcentration et de régionalisation.

A ce titre, il vous est demandé de vous rapprocher du Wali dont relève le ressort territorial de votre Agence pour lui soumettre l'ordre du jour, le contenu du dossier, le lieu et la date de la tenue du Conseil d'administration.

Les points à inscrire à l'ordre du jour devront permettre d'établir le diagnostic de la situation et d'engager le processus de mise en œuvre des priorités du programme gouvernemental. Pour ce faire, l'ordre du jour traitera principalement des 4 volets suivants :

- La valorisation du patrimoine foncier public pour qu'il soit en mesure de constituer le support foncier de programmes de logements sociaux de faible V.I.T s'inscrivant dans le cadre de la prévention et la résorption de l'habitat insalubre.

Une attention particulière devrait être portée au déblocage de la situation des projets en souffrance, à la simplification des procédures dues à la multiplication des intervenants ainsi qu'à la réduction des délais d'autorisation, en adoptant de nouvelles démarches en concertation avec les acteurs locaux et sous la supervision de Messieurs les Walis et gouverneurs.

Vous êtes donc invités à me tenir informé des démarches entreprises pour la tenue du Conseil et de me faire parvenir une note de synthèse sur les préparatifs engagés.

De même, il vous est demandé de me faire parvenir le dossier du Conseil d'administration en 5 exemplaires et d'adresser à l'ensemble des administrateurs copie dudit dossier au plus tard fin février, délai de rigueur.

Le Ministre Délégué auprès du Premier
Ministre Chargé de l'Habitat et de
l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزير

02662

26 فبراير 2003

إلى السادة:

- المفتش العام
- المديرين المركزيين
- مديري الوكالات الحضرية
- مديري المؤسسات العمومية التابعة للإسكان
- المديرين الجهويين ومندوبي الأقاليم والعمالات
- مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية
- مديري معاهد التقنيين المتخصصين في التعمير
- رئيس جمعية الأعمال الإجتماعية

الموضوع: الإحتفال باليوم العالمي للمرأة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، كما لايخفى عليكم فإن يوم 8 مارس من كل سنة هو اليوم العالمي للمرأة، وهو عيد أممي لتكريم المرأة، والوقوف أمام وضعيتها والإنصات إلى انشغالاتها والأشواط التي قطعتها قصد الإنخراط في مختلف مجالات التنمية.

وإيمانا من هذه الوزارة بكون العنصر البشري يحتل مرتبة أساسية في توجهات الحكومة الحالية، فإن تكريم جزء من هذا العنصر المتمثل في المرأة الموظفة والعاملة بوزارتنا يعد محفزا لها من أجل الرفع من وثيرة العمل بالنظر إلى كون قطاع الإسكان والتعمير أصبح من الأولويات الأساسية في البرنامج الحكومي.

وبهذه المناسبة، أدعوكم إلى السهر شخصيا على تنظيم حفل استقبال على شرف جميع الموظفات العاملات تحت إمرتكم بدون استثناء في جو يليق بما هن جديرات به من إكبار وإجلال، وتكريما لهن وإشادة بخدماتهن الجليلة ومساهمتهن الفعالة من اجل الرقي بهذه الوزارة إلى المستوى الذي نطمح له جميعا والإشادة ببعض الكفاءات التي أبانت عن بعض القدرات المتميزة.

وسأسهر شخصيا على توجيه بطاقة تهنئة، سأبعث بها إليكم لتسليمها نيابة عني لكل النساء الموظفات العاملات تحت إمرتكم.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان و التعمير

محمد توفيق حجيرة

47

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الكتابة العامة

24 فبراير 2003

عدد 100/ 02456

إلى السادة:
- المفتش العام
- المديرين المركزيين
- مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.
- مديري الوكالات والمؤسسات التابعة للوزارة
- المديرين الجهويين ومندوبي الأقاليم والعمالات
- مديري معاهد تكوين التقنيين
- رئيس جمعية الأعمال الاجتماعية

الموضوع : الإعلان عن الترشيح لشغل منصب المدير العام للشركة الوطنية للتجهيز والبناء

المرفقات : بطاقة الإعلان عن الترشيح
ملف الترشيح

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

وبعد، في إطار التدابير الإدارية الجديدة الهادفة إلى إعطاء الفرصة لجميع الأطر بهدف تقلد مناصب المسؤولية، ورغبة في ترسيخ وتعميم تقنية الإعلان عن الترشيح على مختلف مناصب المسؤولية، يشرفني أن أخبركم أني أعرض منصب المدير العام للشركة الوطنية للتجهيز والبناء على المنافسة في إطار عملية الإعلان عن الترشيح.

وفي هذا الصدد، يتعين على الأطر الراغبة في المشاركة في هذا الترشيح سحب ملفات ترشيحهم بصفة شخصية وإيداعها وفق الشروط المبينة في البطاقة المرفقة، لدى مديرية المؤسسات العامة والشراكة والعمل التعاوني في أجل أقصاه **14 مارس 2003** .

ولإنجاح هذه العملية و إجرائها في احسن الظروف، أخبركم أني أحطتها بكافة الضمانات وسأسهر شخصيا على أن تمر ضمن شروط الشفافية والنزاهة والموضوعية، كما كلفت لجنة مختصة بدراسة وانتقاء الترشيحات تضم من بين أعضاءها موثقا منتدبا من طرف الهيئة الوطنية للموثقين.

لذا، أدعوكم إلى تعميم فحوى هذا الإعلان على كافة الأطر والموظفين العاملين تحت إمرتكم، وموافاتي بنسخة من هذا الإعلان موقعة من طرف الأطر التي يهمها الأمر إثباتا لاطلاعهم على فحواه.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان و التعمير

45

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

عدد 26 ـ ت

الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير

عدد

04 مارس 2003

03019

دورية مشتركة بخصوص
وضع وتنفيذ البرامج الجهوية لإنعاش السكن الإجتماعي
ومحاربة السكن غير اللائق

إلـــى
السادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم المملكة

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، إذا كانت ظاهرة السكن غير اللائق والعشوائي تطرح إشكالية معقدة، تتداخل فيها عدة عوامل منها التوسع العمراني والمشاكل الإجتماعية، فقد أصبح من الضروري وضع مقاربات جديدة، خاصة على المستوى الوقائي، من أجل تأهيل المجال العمراني والإستجابة لحاجيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وربح رهان الإستثمار والتنافسية.

وإذ أن الجوانب المتعلقة بالمراقبة وزجر المخالفات، تشملها عدة مقتضيات تشريعية، تعرضت لها بتفصيل عدة دوريات وزيرية، ومن بينها على الخصوص الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالتعمير، الصادرة بتاريخ 27 غشت 2002، والتي يتعين على السادة الولاة والعمال مواصلة العمل بمقتضياتها بما يلزم من الحزم والصرامة، فإن البعد الوقائي في تدبير الشأن العمراني لن يكتمل ويأخذ مدلوله الحقيقي إلا بإيجاد وتطوير منتوج سكني بديل للسكن غير اللائق، يتلاءم وطبيعة الطلب المتجه نحو هذا النوع من السكن.

93

- تحرير مذكرة تركيبية متممة بموجز تتعلق بقطاع السكنى (4 ساعات ، المعامل 4).
- انتقاد مشروع أو دراسة تتعلق بالمادة المختارة يسلم بشأنها ملف للمرشح يساعده على إثبات ثقافته العلمية وأهليته التقنية والاقتصادية (5 ساعات، المعامل 6).
- اختبار في اللغة العربية (3 ساعات، المعامل 3).

الاختبار الشفوي:

- ويتضمن الاختبار الشفوي حوارا مع لجنة الامتحان يمكن أن يتناول الاختبارين الكتابيين الأولين ومعلومات المرشح ونشاطه المهني (30 دقيقة، المعامل 4).

تنبيهـــــــــات:

- تحرر جميع الاختبارات الكتابية حسب اختيار المرشح باللغة العربية أو الفرنسية أو الإسبانية.
- تقيم جميع الاختبارات بنقطة من 0 إلى 20 وتكون كل نقطة تقل عن 5 من 20 موجبة للرسوب.
- تمنح لكل مرشح نقطة تتراوح بين 0 و20 يعبر بها عن قيمته المهنية وأهليته للترقي إلى الدرجة الممتازة(المعامل 1).
- لا يعتبر المرشح ناجحا بصفة نهائية إلا إذا حصل في مجموع الاختبارات والنقطة المهنية على متوسط عام يساوي 12 على 20 على الأقل وبدون نقطة موجبة للرسوب.

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE
TERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

الرباط، في ..... عدد 03149/810 06 مارس 2008

إلى

السادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع : إدراج الملفات العالقة في جدول أعمال المجالس الإدارية للوكالات الحضرية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني ان أخبركم أنه بعد دراسة مضامين الإرساليات التي وجهتموها للوزارة في شأن الإجراءات المتخذة من طرفكم لتسوية الملفات العالقة، المتعلقة بطلب رخص البناء والتجزيء المحالة على مصالحكم، تبين من خلالها على أن مجمل التدابير المتخذة لم تتجاوز في غالبيتها برمجة دراسة المشاريع المعنية.

وهكذا، فإن عددا لا يستهان به من هذه الملفات، لا زال عالقا ولم يتم الحسم فيه بصفة نهائية، وذلك راجع لأسباب يتعلق معظمها بالنقط التالية:

- إشكاليات عقارية أو تنظيمية أو قانونية؛
- آراء الجهات المحلية أو مصالح وزارية أخرى؛
- وثائق تعميرية في طور الإنجاز (تصاميم قطاعية، دراسات إعادة الهيكلة، ...).

وعليه، فإنني أطلب منكم إدراج هذه الملفات في جدول أعمال المجالس الإدارية لوكالاتكم، وذلك بتخصيص حيز مهم لها في التقارير والعروض التي ستعدونها لهذا الغرض، وذلك بتبيان أهمية ونوعية المشاريع من جهة، وقيمتها الاستثمارية من جهة ثانية، مع إبراز العراقيل التي تحول دون إخراجها إلى حيز الوجود.

وستعمل هذه الوزارة جاهدة خلال اجتماعات المجالس الإدارية هذه، على اتخاذ القرارات التي ستمكن من إزالة العراقيل التي تعترض هذه الملفات، وتمكين أصحابها من الحصول على التراخيص الضرورية لإنجاز مشاريعهم في أقرب وقت ممكن.

والسلام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

مديرية التعمير

DIRECTION DE L'URBANISME
Angle des rues Michlifen et Abou Ibiane, Agdal, Rabat, Maroc
Tel. : 212 37 67 25 01 / 212 37 67 29 40 Fax : 037 67 33 95
http : // www.marocurba.gov.ma
زاوية شارع ميشلافين ورقة بوبيان أكدال، الرباط، المغرب
البريد الإلكتروني : E-mail : marocurba.gov.ma

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE
MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

الرباط، في ..... عدد 03148.../810

06

إلى

السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضـــوع: معايير تقييم أداء الوكالات الحضرية.

إن تجسيد البعد الاقتصادي أضحى شيئا ضروريا لتأهيل المدينة وجعلها تلعب الدور المنوط بها في إطار تشييد بنية اقتصادية قوية، تجعل من تشجيع الاستثمار إلزامية وطنية. إلا انه لن يتسنى في الظرف الراهن، تحقيق هذا البعد إلا بإزاحة العوائق الإدارية أمام انطلاق حرية المبادرة العامة منها والخاصة، باعتبارها المحرك الأساسي للاستثمار.

وللوصول إلى هذا المبتغى، تعتزم هذه الوزارة انتهاج توجه يعتمد هياكل إدارية عصرية ومفتوحة أمام المستثمرين والمواطنين الذين يجب أن يجدوا رهن إشارتهم إدارة قريبة و مسؤولة ومنفتحة.

وعليه، ولجعل الوكالات الحضرية من بين الهياكل الإدارية السباقة إلى سلك هذا النهج القويم، ارتأت هذه الوزارة تحديد مبادئ أساسية تعتمد كمعايير كيفية وكمية لتقييم أداء وفعالية هذه الوكالات، كما سبق أن أعلن عن ذلك في ملتقى تطوان. وتتلخص هذه المعايير فيما يلي :

- الإسراع بالبت في جميع الملفات العالقة؛
- تقليص المدة التي تقضيها الملفات داخل الوكالات الحضرية من أجل حصولها على الموافقة؛
- اعتماد الاجتهاد وتوخي اليسر والمرونة في مجالي التخطيط و التدبير الحضريين؛
- تكريس دور الوكالة الحضرية كمحرك للدينامية العقارية؛
- تسجيل قيمة استثمارية مهمة على مستوى المشاريع السكنية.

مديرية التعمير

DIRECTION DE L'URBANISME
Angle des rues Michlifen et Abou Ibrahim, Agdal, Rabat, Maroc
Tel : 212 37 67 25 01 / 212 37 67 29 40 Fax : 037 67 33 95
http : // www.maroc.ma
زاوية شارع ميشلفن وشارع بوبكر، أكدال، الرباط، المغرب

58

الإسراع بالبت في جميع الملفات العالقة

في غياب نوع من المرونة والسرعة، فإن تدبير الواقع اليومي، سواء الاقتصادي منه أو الاجتماعي الراضخين لتحولات مستمرة، يفرز كثيرا من الإشكاليات، ويشكل عائقا أمام الاستثمار حيث أن طلبات الترخيص المتعلقة بالبناء والتجزيء، ترفض و بشكل أوتوماتيكي في أغلبية الحالات، دون أي اجتهاد يأخذ بعين الاعتبار حيثيات الظرفية الحالية. لذا، يجب على الوكالات الحضرية توخي المزيد من المرونة والعمل على تأطير الفرقاء وذلك لإخراج جميع الملفات العالقة، و تمكين أصحابها من الحصول على التراخيص الضرورية لإنجازها دون التمسك بالملاحظات التي لا تمس بسلامة المواطن وكذا بروح المقتضيات التعميرية.

تقليص المدة التي تقضيها الملفات داخل الوكالات الحضرية من أجل حصولها على الموافقة

لوحظ أن عددا لا يستهان به من ملفات طلبات البناء أو التجزيء تظل رهينة المسالك الإدارية لمدة طويلة دون تمكنها من الحصول على الموافقة، حيث أصبحت هذه المرحلة بالنسبة للمستثمرين من أصعب المراحل التي تمر بها المشاريع.

لذا، يجب على الوكالات الحضرية، العمل على تقليص هذه المدة و نهج طرق جديدة تعتمد على المرونة و السرعة و الإشراك الفاعل و التشاوري للفرقاء، مع تقديم المساعدة التقنية الضرورية و تفعيل الجهود التي ستمكن من إنجاز المشاريع، علما أن الموافقة على مشروع ما وكيفما كان نوعه تتطلب تزكية أو تأشيرة ما يقرب من عشرة مصالح مما ينتج عنه تعقيدات وتأخيرات.

اعتماد الاجتهاد و المرونة في مجالي التدبير و التخطيط الحضريين

إن وجود مصالح متنافرة في مجال التعمير يتطلب في بعض الأحيان قوانين صارمة، الشيء الذي ينعكس سلبا على التخطيط و التدبير الحضريين. ولقد أثبت الواقع بأن حصر الحالات ووضع حلول لها في هذا الإطار، يصطدم بعدة عراقيل. ولهذا، فقد أصبح من الضروري إعادة تأقلم التخطيط و التدبير الحضريين، وجعلهما يتسمان بالممارسات التحفيزية الموجهة للفاعلين، لتمكينهما من مسايرة التحولات السريعة و المستمرة، وذلك بفتح باب الاجتهاد الذي يجب أن يكون نتاج عمل جماعي و تشاوري بين جميع الفرقاء، وذلك في أفق إيجاد محيط توافقي وتحفيزي لتقديم المساعدة و التوجيه لهؤلاء الفاعلين.

تكريس دور الوكالة الحضرية كمحرك للدينامية العقارية

إن نجاح أية عملية تخطيط أو تهيئة حضرية تبقى رهينة بالتحكم في الوعاء العقاري، غير أن الوسائل القانونية الموضوعة رهن إشارة الإدارة للحصول على الأرصدة العقارية الضرورية لمواجهة متطلبات التنمية الحضرية، تبقى محدودة المفعول.

ولهذا، فإن التصدي للإشكالية العقارية في جوانبها المتعلقة بالتعمير يستوجب مجهودا كبيرا، وإبداعا في الحلول وعدم الاستكانة إلى الحلول التقليدية التي استنفدت أهدافها وأصبحت متجاوزة بفعل التطور.

لذلك، يجب على الوكالات الحضرية إعداد دراسات التفكير في حلول وسط عصرية تتماشى مع مضامين الشراكة والتضامن والعمل الجماعي.

ونظرا لأهمية الجانب العقاري، يجب كذلك على الوكالات الحضرية إعداد دراسات عقارية كفيلة بمساعدتها على تفهم الإشكالية المطروحة، وبالتالي التمكن من التحكم فيها لجعلها قادرة على رفع التظلمات الناتجة عن وثائق التعمير وعلى إقرار تحفيزات على مستوى العقار القابل للتعمير سواء كان تابعا للخواص أو تابعا لملك الدولة أو الأحباس أو غير ذلك.

القيمة الاستثمارية المتعلقة بالمشاريع السكنية

يجب على الوكالات الحضرية في هذا الإطار، أن تضع نصب أعينها أن الحكومة الحالية قد جعلت من بين أولوياتها السكن وخاصة الاجتماعي منه وكذا السكن المخصص للفئات المعوزة، وذلك أخذا بعين الاعتبار الظرفية الحالية التي أصبحت فيها أزمة السكن تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية للبلاد. ولهذا، فإن النهوض بقطاع السكن، وذلك بتشجيع المشاريع السكنية بصفة عامة، أضحى مسألة ضرورية قصد التمكن من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية. وفي هذا الصدد، ستعتمد القيمة الاستثمارية لقياس مدى أهمية المشاريع السكنية التي ستتم الموافقة عليها من طرف الوكالات الحضرية.

ولهذا، واعتمادا على هذه المبادئ الرئيسية فإنني أطلب من مديري وأطر الوكالات الحضرية الإلمام الجيد بالدور المنوط بهذه المؤسسات في إطار وضع سياسة ناجعة لتأطير مرن يعتمد اليسر والسرعة والتشاور والفعالية.

وعليه فإن مردودية الوكالات الحضرية ستقاس بمدى تبنيها لهذه المبادئ التي ستعتمد كمعايير لتقييم أدائها، وذلك حسب الجدول المرفق طيه، والذي ستعملون على موافاة هذه الوزارة به معبأ كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، متضمنا لاقتراحاتكم قصد دراسة إمكانية تعميم الفائدة على باقي الوكالات، وكذا الصعوبات التي تواجهكم من أجل القيام بمهامكم على أحسن وجه وذلك للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

والسلام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

GC

معايير تقييم أداء الوكالات الحضرية في الفترة الممتدة ما بين .... و....

1- الإسراع بالبت في جميع الملفات العالقة	عدد الملفات العالقة والتي تم تأجيل البت فيها لأسباب متعددة من ... 2003 إلى ...2003	عدد الملفات التي تم إيجاد حلول لها خلال نفس الفترة	الملاحظات (الاقتراحات و الصعوبات)
2- تقليص المدة التي تقضيها الملفات داخل الوكالة الحضرية من أجل حصولها على الموافقة	أقصى مدة تم تسجيلها خلال هذه الفترة	أدنى مدة تم تسجيلها في نفس الفترة	
3- اعتماد الاجتهاد والمرونة في مجالي التدبير والتخطيط الحضريين	المستجدات التي تم إنجازها والاقتراحات التي تم تفعيلها في ميداني التخطيط والتدبير الحضريين		
4- تكريس دور الوكالة الحضرية كمحرك للدينامية العقارية	الأعمال التي تم القيام بها لإقرار تحفيزات على مستوى العقار القابل للتعمير (دراسات، شراكات، اتفاقيات،...)		
5- القيمة الاستثمارية المتعلقة بالمشاريع السكنية	السكن الاجتماعي (القيمة الاستثمارية وعدد الوحدات المنتجة)	السكن المخصص للطبقات المعوزة (القيمة الاستثمارية وعدد الوحدات المنتجة)	المشاريع السكنية التي تهم الفئات الأخرى (القيمة الاستثمارية وعدد الوحدات المنتجة)

* يعبئ هذا الجدول من طرف الوكالات الحضرية مرة كل ثلاثة أشهر وبصفة منتظمة، وتتم موافاة الوزارة بالنتائج المحصل عليها مرفقة بالملاحظات التي تهم الاقتراحات والصعوبات كما هو مبين في الدورية..

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE

MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

الرباط، في .....

عدد 810 / 06081

17 ابريل 2003

إلى:
السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع : تعيين مراقبين للتسيير وتتبع أعمال الوكالات الحضرية تابعين للمصالح المركزية للتعمير.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار تحسين مردودية وأداء الوكالات الحضرية من جهة، والوقوف على الاختلالات والصعوبات التي تعترض عملها من جهة ثانية، وتبعا للدورية الوزارية رقم 4700/811 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2003 ، المتعلقة بتتبع برامج وأنشطة الوكالات الحضرية يشرفني أن أخبركم أنه تم تعيين مراقبين للتسيير تابعين للمصالح المركزية المكلفة بالتعمير، توكل إليهم تتبع جميع أشغال الوكالات الحضرية المتعلقة بالتدبير والتخطيط الحضريين، وكذا جميع أنشطتها.

وسيقوم هؤلاء المراقبون بتنقلات دورية إلى الوكالات الحضرية من أجل حضور اجتماعات اللجن التقنية المحلية، كما سيتم تنسيق أعمال هؤلاء المراقبين من طرف السيد سعيد كبرى رئيس مصلحة الدعم والتنسيق التابعة لمديرية التعمير.

ولهذا، فإنني أطلب منكم وكذا من رؤساء المديريات والأقسام والمصالح التابعة لوكالاتكم وضع رهن إشارة هؤلاء المراقبين جميع الوثائق والملفات قصد تسهيل مأمورياتهم، ومدهم بالمساعدة اللازمة لتمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه.

وتجدون رفقته لائحة بأسماء الموظفين التابعين للمصالح المركزية المكلفة بالتعمير اللذين تم تكليفهم بهذه المهمة.

والسلام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

مديريه التعمير
DIRECTION DE L'URBANISME
Angle des rues Michlifen et Abou Iblane, Agdal, Rabat, Maroc
http : // www.marocurba.gov.ma
زاوية شارع ميشلفن وزنقة بوبلان، أكدال، الرباط، المغرب
البريد الإلكتروني : F-mail : marocurba.gov.ma

73

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE

MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

الرباط، في ..... عدد810 /.....

لائحة بأسماء الموظفين التابعين للمصالح المركزية المكلفة بالتعمير اللذين تم تكليفهم بمهمة مراقبة التسيير بالوكالات الحضرية

الوكالات الحضرية	الموظفون المعنيون
مكناس/أسفي الجديدة	نادية أبو طالب-عزيزة الذهبي
العيون/مراكش	محمد الرامي-جواد برغوز
طنجة/تطوان	عفاف العمراني-شروق دلفي
القنيطرة-سيدي قاسم/تازة-الحسيمة-تاونات	القسيوي فاطمة الزهراء-عائشة الحوزلي
وجدة/سطات	نزهة التلمساني-وفاء ولد لمعلم
بني ملال/فاس-بولمان	لمياء الكرواني-رؤوف الضوء
الرباط-سلا/أكادير	مريم الصنهاجي-علي آيت الحاج سليمان

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

مديرية التعمير
DIRECTION DE L'URBANISME
زاوية شارع ميخلفن وزنقة بويبلان، أحدال، الرباط، المغرب
Angle des rues Michlifen et Abou Iblane, Agdal, Rabat, Maroc
البريد الإلكتروني : E-mail : marocurba.gov.ma
http : // www.marocurba.gov.ma
Tel : 212 37 67 25 01 / 212 37 67 29 40 Fax : 037 67 33 95

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزير

06512

29 أبريل 2003

- المديرين المركزيين
- مديري المؤسسات والوكالات التابعة للوزارة
- المديرين الجهويين ومندوبي العمالات والأقاليم
- رئيس جمعية الشؤون الاجتماعية

الموضوع : مساعدة موظفي ومستخدمي الوزارة والمؤسسات والوكالات التابعة لها على ولوج منتوج المؤسسات العمومية للإسكان.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

و بعد، رغم المجهودات التي بذلت من أجل مساعدة العاملين في قطاع الإسكان والتعمير على ولوج السكن في إطار البرامج المعدة من طرف هذه الوزارة ومؤسساتها، مازال عدد لا يستهان به من العاملين في هذا قطاع ينتظرون دورهم في الإستفادة من هذه البرامج في ظروف مشجعة تتلاءم وإمكاناتهم المحدودة.

و تقديرا للمجهودات المبذولة من طرف الموارد البشرية التابعة للوزارة ومؤسساتها من أجل بلورة السياسة الحكومية في مجال الإسكان والتعمير وتشجيعا لها على مواصلة هذه المجهودات بالفعالية والمردودية المرجوة، فإنني قررت إيلاء ملف سكن الموظفين والمستخدمين الأسبقية المطلقة ضمن الخدمات الاجتماعية التي يجب الحرص على توفيرها لفائدتهم.

لذلك فإنني أهيب بكافة المسؤولين في المؤسسات العمومية للإسكان إيلاء هذا الملف أهمية قصوى في إطار المهام الموكولة لهم، و اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل الاستجابة للحاجيات السكنية لكافة الموظفين والمستخدمين الذين لا يمتلكون سكنا لائقا ولم يسبق لهم الاستفادة من برامج الوزارة ومؤسساتها وذلك ابتداء من السنة الجارية.

77

في هذا الإطار، يتعين على مستوى كل جهات المملكة إحداث لجن خاصة بسكن الموظفين يرأسها المدير الجهوي للإسكان تضم من بين أعضائها ممثلين عن المؤسسات والوكالات والإدارات التابعة للوزارة، و كذا ممثلي جمعية الشؤون الاجتماعية، قصد الانكباب على هذا الملف بما يلزم من الحزم والمتابعة.

ومن بين المهام الموكولة لهذه اللجنة:

- حصر الطلبات الواردة عليها من كل فئات الموظفين دون أي تمييز، والتأكد من توفرها على شروط الاستفادة؛
- دراسة الإمكانات المتاحة في إطار البرامج السكنية المنجزة أو في طور الإنجاز من طرف المؤسسات العمومية؛
- دراسة واقتراح الشروط التفضيلية المتعلقة بأثمة الاقتناء وشروط الأداء؛
- دراسة إمكانية إنجاز برامج خاصة بالموظفين والمستخدمين بتعاون مع جمعية الشؤون الاجتماعية.

وعليه أطلب من المديرين الجهويين للإسكان موافاتي قبل متم يونيو من السنة الجارية، بخلاصة أشغال اللجن الجهوية المحدثة لهذه الغاية متضمنة النتائج والاقتراحات العملية التي ستتوصل إليها، مع الحرص على أن تتم أشغال هذه اللجن في جو من التعاون والتضامن، وبالشفافية والنزاهة المرجوة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية الموارد البشرية
والوسائل العامة والشؤون القانونية
عدد: 313/ 06055

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

16 ابريل 2003

الى السادة:
المفتش العام
المديرين المركزيين
مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية
مديري الوكالات الحضرية
المديرين العامين ومديري المؤسسات العمومية
المديرين الجهويين ومندوبي العمالات والأقاليم
مديري معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المختصين
رئيس جمعية الأعمال الإجتماعية

الموضوع: احترام الحريات النقابية وتقديم التسهيلات للمنظمات النقابية.
المرجع: منشور عدد 17/94/د وتاريخ 14 نونبر 1994 الصادر عن السيد الوزي الأول.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، في إطار الحوار مع الهيئات النقابية الممثلة بالوزارة تمت إثارة مجموعة من القضايا التي من شأنها أن تساعد على أداء مهامها، وبعضها الآخر يشكل في نظرها مضايقات تمس بالممارسة والحرية النقابية التي تضمنها القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في الإدارات والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار، أطلب منكم تطبيقا لما جاء في المنشور المومإ إليه في المرجع أعلاه، السهر على احترام الحريات النقابية وتقديم التسهيلات لممثلي المنظمات النقابية لتمكينها من القيام بمهمتها التمثيلية، كتخصيص أماكن للملصقات ذات الطابع المهني، والترخيص لهم بالمشاركة في الإجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات النقابية دون حرمانهم من أجورهم وكذا الإمتيازات الأخرى التي يستفيد منها باقي الموظفين والمستخدمين.

كما أشدد على ضرورة فتح باب الحوار مع المكاتب النقابية لدراسة المشاكل المطروحة على صعيد المصالح التي تشرفون عليها، والتعاون من أجل ايجاد الحلول المناسبة للقضايا التي تدخل في إطار الصلاحيات المسندة لكم وحسب الإمكانيات المتاحة.

وإذ أؤكد على ضرورة الحرص على تنفيذ هذه التعليمات، أدعوكم إلى السهر على تكثيف الجهود لتطوير الحوار الإجتماعي الذي من شأنه أن يساهم في السير العادي للمصالح التابعة لكم وفقا للضوابط الإدارية المعمول بها.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان والتعمير

أحمد توفيق حجيرة

72

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية الشؤون القانونية
عدد 1011/

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

08 أبريل 2003

05566

إلـــى
السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع: بخصوص الإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها من قبل الوكالات الحضرية لتلافي خسران القضايا المعروضة أمام المحاكم الوطنية.

المرجع: الدورية الوزيرية عدد 1778/7110 بتاريخ 08 أكتوبر 2001.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، وكما تعلمون، فقد سبق وأن طلب من الوكالات الحضرية بواسطة الدورية الوزيرية الموما إليها بالمرجع أعلاه، وذلك لاعتبارات عديدة نذكر من بينها على الخصوص تمكين هذه الوكالات من الدفاع عن مصالحها المشروعة على مستوى كافة درجات التقاضي وكذا الحصول على الاستشارات اللازمة، التعاقد مع محامين أكفاء لتولي هذه المهمة.

غير أن هذه الوزارة قد لاحظت في الآونة الأخيرة ارتفاعا مستمرا في عدد القضايا المعروضة من طرف المواطنين والمرفوعة في مواجهة الوكالات الحضرية باعتبارها طرفا مباشرا في الدعوى أو نظرا لزجها وإقحامها من طرف جهات صدرت فيها أحكام قضائية تقضي إما بتعويض أو بإلغاء قرار من قراراتها، الأمر الذي قد تترتب عنه أعباء مالية إضافية من جهة، وتأثير على الشخصية الاعتبارية لهذه المؤسسات من جهة أخرى، وهو الشيء الذي كان من الممكن تفاديه لو تم اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات الاحترازية اللازمة في هذا الخصوص.

لذا، يشرفني أن أطلب منكم من الآن فصاعدا اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة في شأن القرارات التي تتخذونها والحرص على أن تكون متطابقة مع النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها خصوصا من خلال:

أولا - التدقيق بشكل كاف في المعلومات الواردة في بطاقة المعلومات التي تسلمونها وفقا للدورية رقم 1500/2000 المتعلقة بتبسيط مسالك ومساطر دراسة طلبات رخص البناء واحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛

65

ثانيا- التزام جانب الحياد في النزاعات القائمة بين المواطنين بخصوص المشاريع التي قد تعرض عليكم قصد الدراسة، علما بأن القضاء هو الجهاز الوحيد الذي يملك صلاحية البت في هذه النزاعات وترجيح كفة مواطن على مواطن آخر؛

ثالثا- الحرص على أن يكون الرأي الذي تبديه الوكالة الحضرية في المشاريع المتعلقة بتقسيم وتجزئة الأراضي وإقامة المجموعات السكنية والمباني علاوة على استناده على أرضية قانونية كوثيقة من وثائق التعمير مثلا، معللا كما يجب مع العلم أن القانون رقم 01 . 03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1 . 02 . 202 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بشأن إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية قد دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح مارس 2003 ؛

رابعا- مراعاة الآجال القانونية والتحضير بشكل مستمر ومنهج لوسائل الدفاع بمساعدة المحامي المتعاقد معه؛

خامسا- التحري حين التعاقد مع المحامين الذين توكلهم الوكالات الحضرية للدفاع عنها، جانب الكفاءة والتمرس خصوصا في ميدان القضاء الإداري الذي يتطلب بالإضافة إلى مواكبة الاجتهاد القضائي، إلماما دقيقا بالمساطير والآجال .

سادسا- موافاة المصالح المركزية لهذه الوزارة بكل المعلومات الضرورية كلما طلبت منكم ذلك حتى تتمكن أن تزود بها عند الاقتضاء السيد الوكيل القضائي للمملكة وذلك إما لدعم موقف الوكالة الحضرية أو دحض مزاعم المدعين .

وفي الأخير، أهيب بكم أن تولوا شخصيا ما تضمنه هذا المنشور من إجراءات قد تساهم إن تم تفعيلها بالشكل المطلوب من تفادي إقحام الوكالات الحضرية في مساطر قضائية ودعاوي هي في غنى عنها .

والسلام .

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزير

06512

29 أبريل 2003

- المديرين المركزيين
- مديري المؤسسات والوكالات التابعة للوزارة
- المديرين الجهويين ومندوبي العمالات والأقاليم
- رئيس جمعية الشؤون الاجتماعية

الموضوع : مساعدة موظفي ومستخدمي الوزارة والمؤسسات والوكالات التابعة لها على ولوج منتوج المؤسسات العمومية للإسكان.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

و بعد، رغم المجهودات التي بذلت من أجل مساعدة العاملين في قطاع الإسكان والتعمير على ولوج السكن في إطار البرامج المعدة من طرف هذه الوزارة ومؤسساتها، مازال عدد لا يستهان به من العاملين في هذا قطاع ينتظرون دورهم في الاستفادة من هذه البرامج في ظروف مشجعة تتلاءم وإمكاناتهم المحدودة.

و تقديرا للمجهودات المبذولة من طرف الموارد البشرية التابعة للوزارة ومؤسساتها من أجل بلورة السياسة الحكومية في مجال الإسكان والتعمير وتشجيعا لها على مواصلة هذه المجهودات بالفعالية والمردودية المرجوة، فإنني قررت إيلاء ملف سكن الموظفين والمستخدمين الأسبقية المطلقة ضمن الخدمات الاجتماعية التي يجب الحرص على توفيرها لفائدتهم.

لذلك فإنني أهيب بكافة المسؤولين في المؤسسات العمومية للإسكان إيلاء هذا الملف أهمية قصوى في إطار المهام الموكولة لهم، و اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل الاستجابة للحاجيات السكنية لكافة الموظفين والمستخدمين الذين لا يمتلكون سكنا لائقا ولم يسبق لهم الاستفادة من برامج الوزارة ومؤسساتها وذلك ابتداء من السنة الجارية.

77

في هذا الإطار، يتعين على مستوى كل جهات المملكة إحداث لجن خاصة بسكن الموظفين يرأسها المدير الجهوي للإسكان تضم من بين أعضائها ممثلين عن المؤسسات والوكالات والإدارات التابعة للوزارة، و كذا ممثلي جمعية الشؤون الاجتماعية، قصد الانكباب على هذا الملف بما يلزم من الحزم والمتابعة.

ومن بين المهام الموكولة لهذه اللجنة:

- حصر الطلبات الواردة عليها من كل فئات الموظفين دون أي تمييز، والتأكد من توفرها على شروط الاستفادة؛
- دراسة الإمكانات المتاحة في إطار البرامج السكنية المنجزة أو في طور الإنجاز من طرف المؤسسات العمومية؛
- دراسة واقتراح الشروط التفضيلية المتعلقة بأثمة الاقتناء وشروط الأداء؛
- دراسة إمكانية إنجاز برامج خاصة بالموظفين والمستخدمين بتعاون مع جمعية الشؤون الاجتماعية.

وعليه أطلب من المديرين الجهويين للإسكان موافاتي قبل متم يونيو من السنة الجارية، بخلاصة أشغال اللجن الجهوية المحدثة لهذه الغاية متضمنة النتائج والاقتراحات العملية التي ستتوصل إليها، مع الحرص على أن تتم أشغال هذه اللجن في جو من التعاون والتضامن، وبالشفافية والنزاهة المرجوة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الوزير

29 AVR 2003

06511

السادة مدراء مجموع المؤسسات العمومية التابعة للإسكان

الموضوع : تدابير جديدة في عمليات التهيئة العقارية والمجموعات السكنية التي تنجزها المؤسسات العمومية للإسكان.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يقتصر تدخل المؤسسات العمومية للوزارة عند إنجاز مناطق التهيئة التدريجية، والتجزئات العقارية، والمجموعات السكنية على إنجاز التجهيزات الأساسية، وكذا تخصيص بعض الأراضي للمرافق العمومية والإدارية طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها.

والواقع أن الأحياء الجديدة تظل لفترة طويلة تفتقر لأبسط المرافق الاجتماعية والخدمات الضرورية لمواكبة الحياة في هذه الأحياء، الشيء الذي لا يساهم في الاندماج العمراني والاجتماعي المتوخى من هذه البرامج، ولا يساعد على تسويقها في آجال قصيرة.

لذلك أضحى من الضروري اتخاذ مجموعة من التدابير عند برمجة وتنفيذ هذه المشاريع، وذلك بتشاور مع السلطات والجماعات المحلية، على أن تدمج في التركيبات المالية للعمليات الجديدة، وكذلك تلك الموجودة في طور الإنجاز.

فعند برمجة مناطق التهيئة التدريجية بالوسط القروي، يتعين الاعتماد على حجم الطلب الحقيقي بالمراكز المعنية، وجعل هذه المناطق تتمحور حول إنشاء بناية للخدمات العمومية والاجتماعية على أن لا تتجاوز الكلفة الإجمالية لهذه البناية مليون درهم، يتم صرفها من إعانات الميزانية العامة المخصصة لهذه البرامج.
كما يجب أن تشمل هذه المناطق تهيئة ملعب رياضي متعدد الاستعمالات.

.../...

75

أما بالنسبة للتجزئات العقارية والمجموعات السكنية التي تفوق مساحتها 10 هكتارات، يتعين بالإضافة إلى الأراضي المخصصة للمرافق العمومية إنجاز المرافق التالية، والتي يجب احتسابها في كلفة المشروع:

- بناية تخصص للمرافق العمومية الضرورية والخدمات الاجتماعية، يصطلح تسميتها ب "دار المرافق العمومية" والتي من المفروض أن تستجيب بسرعة لطلبات السكان في انتظار إنجاز التجهيزات والمرافق التي تنص عليها تصاميم التهيئة والتجزئة. وينبغي أن تحتوي هذه البناية على فضاءات تخصص كقاعات ومكاتب للخدمات اليومية الأساسية في مجال التطبيب، والترفيه، والثقافة، والتربية، وذلك وفقا لطلبات وحاجيات المجالس المنتخبة، وبشراكة مع الوزارات المعنية بالمرفق، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، والجماعات المحلية.

وتقوم المؤسسة صاحبة المشروع بتدبير واستغلال وصيانة هذه الدار لمدة معينة، على أن يتم تفويتها فيما بعد وفق اتفاقية وبأثمنة تفضيلية للجماعة التابعة لها، أو للقطاع الخاص.

- ملعب رياضي متعدد الاستعمالات، محاط بسياج، ومتوفر على الإنارة، وباقي التجهيزات الضرورية، مع اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لصيانته خلال مدة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات قبل تسليمه للجماعة المحلية المعنية أو لودادية الحي؛

- تهيئة كل الحدائق التي تم توقعها بالتجزئة على أساس أن تكون مشجرة، وتشمل أشجارا لا يقل علوها عن ثلاث أمتار، وعددها يساوي على الأقل عدد الوحدات السكنية المبرمجة اعتمادا لمبدأ "شجرة لكل أسرة" ، مع تزويدها بكل مستلزمات الصيانة من بئر ومحرك.

ومن أجل تسريع وثيرة البناء بالتجزئات العقارية، فإنه يتعين تشجيع إحداث تعاونيات بين السكان تختص في صنع وتسويق مواد البناء الموجهة للبناء الذاتي، وذلك بتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، والعمل على تخصيص بقعة أرضية أو بقعتين (حسب حجم التجزئة) لوضعها مؤقتا رهن إشارتهم.

وإذ أؤكد على الأهمية التي أوليها لتنفيذ التدابير الجديدة المستعجلة المضمنة في هذه الدورية، أدعوكم لاتخاذ كافة الترتيبات العملية اللازمة للشروع فورا في تطبيقها حتى نجعل من البرامج العمومية في الإسكان نموذجا يقتدى به في مجال الإنعاش العقاري، علاوة على إسهامها في تحسين ظروف تسويق هذه البرامج.

كما أطلب منكم موافاتي بقائمة المشاريع في طور الإنجاز، وكذا المشاريع الجديدة برسم السنة الجارية التي ستعرف انطلاق هذه العملية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Secrétariat Général
Direction Technique de l'Habitat

الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الكتابة العامة
المديرية التقنية للإسكان

N° 08201 ..... 700 رقـــــم

A
MESSIEURS
- LES DIRECTEURS DES AGENCES URBAINES
- LES DIRECTEURS REGIONAUX DE L'HABITAT

Objet : la mise en œuvre du règlement parasismique « RPS2000 »

Comme vous le savez, depuis le 23 septembre 2002, le règlement de construction parasismique dit « RPS 2000 » est entré en vigueur et s'applique à tous les bâtiments d'une superficie supérieure à 50 m² et, à l'exception des bâtiments conçus selon les techniques locales traditionnelles, sur l'ensemble du territoire national divisé en 3 zones de sismicité.

Ce règlement, rendu applicable par le décret n° 2-02-177 du 22 février 2002, a fait l'objet de plusieurs rencontres et diffusions de sensibilisation et de vulgarisation auprès des professionnels, ingénieurs, architectes, promoteurs et entrepreneurs du secteur de la construction. Cependant, nombreux sont ceux qui n'ont pas saisi l'importance de la mise en œuvre de ce règlement et sont tentés de le considérer comme une simple contrainte administrative et pécuniaire supplémentaire à la réalisation des constructions.

Les risques sismiques que connaît la région dans son ensemble, viennent de se rappeler à notre attention par les dernières secousses qui ont touché la ville d'Alger et causé de graves pertes humaines et matérielles et appellent de ce fait, une mobilisation générale pour mener une nouvelle action de sensibilisation et de responsabilisation des architectes, ingénieurs, promoteurs et entrepreneurs quant à l'observation des règlements et des normes de qualité dans la conception et la réalisation des constructions.

Aussi, je vous demande d'unir vos efforts pour organiser des rencontres d'explication et de remise d'exemplaires du règlement « RPS 2000 » à chaque opérateur et de susciter des contributions à sa vulgarisation et à sa bonne application. Je vous invite à communiquer vos besoins à la Direction Technique de l'Habitat et à me tenir informé des actions que vous jugez bon de conduire en la matière.

Copies pour information, à MM.:
- les Walis et Gouverneurs du Royaume
- le président de la FNI
- le président de l'CNOIGT
- le président du CNOA
- le président de la FMCI

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

N° 06788 /400

05 MAI 2003

Secrétariat Général
Direction de la Promotion Immobilière

A
MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

Objet : Déficit, offre et demande en matière d'habitat social au niveau local.

Afin de mettre en œuvre la nouvelle politique du gouvernement en matière d'habitat et d'urbanisme qui met au centre de ses priorités la question du logement des plus démunis, le Ministère Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme entreprend la mise en place de toutes les mesures permettant de faire aboutir la réalisation du programme des 100.000 unités sociales annuellement.

Aussi, je vous demande de préparer un ensemble de données statistiques relatives à l'offre et à la demande devant comporter, nécessairement, les éléments ci-après :

1. Le déficit en logement par région et par province : il s'agit de déterminer le déficit en logement à fin 2002 par type de logement :

   - Faible VIT ;
   - Habitat économique ;
   - Le moyen standing ;
   - Le haut standing.

2. L'offre annuelle (moyenne sur les dernières années) en lots et en logements par région et par province pour l'habitat économique en donnant la part des logements à faible VIT, logements sociaux (200.000 logements), le moyen standing et le haut standing ;

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
Tél : 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

3. La demande prévisionnelle en logement et en lots par région et par province pour les années 2003 ; 2004 ; 2005 ; 2006 et 2007 par type :

   - Faible VIT ;
   - Habitat économique ;
   - moyen standing ;
   - haut standing.

4. Le nombre de logements sociaux autorisés (ainsi que la valeur des investissements et la surface bâtie par type) par région et par province pour l'année 2002.

J'attache du prix à ce que vous veillez personnellement à la réalisation de ce travail en lui assurant la pertinence et la qualité requises afin de nous permettre de déterminer l'offre et la demande en matière de logements sociaux par région et par province et me faire parvenir ces états, avant le 12 mai 2003, date de rigueur.

Il vous appartient, en conséquence, de prendre attache avec les agences urbaines, les municipalités et communes, les cellules d'urbanisme, les services du plan ainsi que tous les autres services et organismes extérieurs susceptibles de vous fournir les informations nécessaires pour l'élaboration de cet important travail.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

85

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE
NISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

الرباط، في ..... الوزيـــر

07 مايو 2003

06974

- السادة مدراء المراكز الجهوية للاستثمار
- السيد رئيس الكونفيدرالية العامة للمقاولات المغربية
- السيد رئيس الفدبرالية الوطنية للعقار
- السيد رئيس الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين
- السادة رؤساء المجالس الجهوية للمهندسين المعماريين
- السادة المهندسين المعماريين المرخص لهم بمزاولة مهنهم بالمغرب
- السادة رؤساء جمعيات المنعشين العقاريين عبر مجموع التراب الوطني

الموضوع : إجراءات استعجالية لدراسة الملفات المعروضة على الوكـالات الحضريـة لتفعيـل الاجتـهاد الجماعي لتقليص آجال الترخيص.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار التوجهات الرامية إلى تحفيز الاستثمار والرفع مـن وتـيرة إنتـاج السكن الاجتماعي، وكذا في إطار تفعيل دور الوكالات الحضرية كمحرك للدينامية الاقتصاديـة والاجتماعية، يشرفني أن أخبركم أنني كلفت ديوان هذه الوزارة بمعالجة جميع الملفات المودعة من طرفكم لدى مصالح الوكالات الحضرية التي تعرف تعثرا أو تأخرا يزيد عن ثلاثين يومـا للبت فيها*.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات الأولية ستتم مواكبتها باتخاذ تدابير كفيلـة بتبسيط المساطك الإدارية المتعلقة بالترخيص، وذلك بهدف تقليص المدة الزمنية التي تسـتغرقها دراسة المشاريع داخل الوكالات الحضرية قصد المساهمة الفعلية والعملية فـي بلـوغ آجـال الترخيص في أسبوعين، الذي نتوق الوصول إليه في أفق نهايـة السـنة الجاريـة، بتنسـيق مجهودات كل مكونات منظومة الترخيص من طرف السادة الـولاة والعمـال، وذلـك طبقـا لمقتضيات الدورية الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسـكان والتعمير عدد 30/26 الصادرة بتاريخ 4 مارس 2003 المتعلقة بوضع وتنفيذ البرامج الجهويـة لإنعاش السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق.

* غير تلك التي تدخل في إطار الدورية الوزارية المشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير رقم 3020/27 الصادرة بتاريخ 4 مارس 2003 المتعلقة بشروط استفادة المشاريع الاستثمارية من امتيازات في مجال التعمير.

91

ونحن إذ نقدر المجهودات الطيبة التي بدأت تبذلها بعض الوكالات الحضريـــة فـــي الآونة الأخيرة، نتوخى من هذا التدبير مساهمة هذه الوكالات ومعها المصالح المركزية للوزارة في تدشين ودعم مسلسل الاجتهاد الجماعي لنقل أدوار الوكالات لتصبح فاعلا اقتصاديا محفـزا وموجها للإنعاش العقاري بتعاون وثيق مع المراكز الجهوية للإستثمار.

وعليه، فإنني أطلب منكم موافاة ديوان هذه الوزارة بكل ملف يدخل في هذا الإطـــار مرفوقا بجذاذة تفسر نوع التعثر (نموذج رفقته)، وذلك لمعالجة هذه الملفات بالسرعة المطلوبـــة بتنسيق مع المصالح المركزية المكلفة بالتعمير والوكالات الحضرية المعنية.

وتقبلوا خالص التحيات.

- نسخة موجهة قصد الإطلاع إلى السيد الوزير الأول.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

المرفقات :
- نموذج من الجذاذة التي يجب إرفاقها بالملف و التي تفسر نوع التعثر الذي يعرفه هذا الأخير.

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE
MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الوزير

1/280

5 - ماي 2003

إلى

السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية

والمديرين الجهويين للإسكان والتعمير

الموضوع : وضع تصاميم مرجعية للسكن القروي بدون مقابل

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

في إطار السياسة التي تعتمدها الحكومة للنهوض بالعالم القروي، يعرف النسيج الاقتصادي والاجتماعي القروي تحولات عميقة من خلال تعميم الكهرباء وتوفير الماء الصالح للشرب وإنجاز الطرق وكذا التعجيل بالبرامج المسطرة في ميادين التربية والصحة، مما له الأثر الطيب على ظروف عيش الساكنة القروية.

لكن المجال السكني بالموازاة – ورغم المجهودات المبذولة – يعرف تدهورا مضطردا يطال المجال المبني والهويات المعمارية المحلية مما يؤثر سلبا على ظروف سكن القرويين.

ولتجاوز هذا الوضع، تقوم الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات يتوخى منها تحسين ظروف السكن، في إطار من المرونة والحداثة في التدبير المحلي.

ومن أجل مواكبة خطة القرب، والمساهمة في تحسين الهندسة المعمارية القروية والرفع من مستواها، قررت الوزارة وضع تصاميم مرجعية للسكن القروي، تسلم بدون مقابل للراغبين في البناء.

ويهم هذا الإجراء المناطق التي يتطلب البناء بها رخصة دون أن تكون الاستعانة بالمهندس المعماري المزاول في القطاع الخاص شرطا للحصول عليها. ويتعلق الأمر، كما هو منصوص عليه في القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير (المادتان 40 و50)، بالمناطق التي تدخل في نطاق تصميم تنمية تجمع عمراني قروي أو تقع خارج المدارات الحضرية والمناطق المحيطة بها، على طول :

- السكك الحديدية وطرق المواصلات غير الطرق الجماعية إلى غاية عمق يبلغ كيلومترا ابتداء من محور السكك الحديدية والطرق الآنفة الذكر ؛
- حدود الملك العام البحري إلى غاية عمق يبلغ خمس كيلومترات.

ويمكن تعميم هذه العملية على المناطق التي لا يخضع فيها البناء لرخصة إذا رغب السكان المعنيون في ذلك.

وسيمكن هذا الإجراء من التشجيع على البناء في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل والعزوف عن المسالك غير القانونية، كما يمكن الإطار المبني من أن تتوفر فيه معايير الجودة والجمالية، وذلك دون تعبئة موارد مالية أو بشرية هامة.

لذا، وقصد مساعدة المواطنين الراغبين في البناء، أطلب منكم أن تضعوا رهن إشارتهم بالجماعات المحلية والوكالات الحضرية والمديريات الجهوية والمندوبيات الإقليمية تصاميم مرجعية قابلة للملاءمة، بالإضافة للوثائق الأخرى تسلم بدون مقابل لطالبيها. وتعتبر كل الوثائق المسلمة من طرف الوكالة الحضرية حاصلة على موافقتها.

وحتى تكون هذه العملية مناسبة لرد الاعتبار للطابع المعماري الجهوي والرفع من قيمته، تجدون طيه مجموعة من الوثائق والدراسات التقنية، يمكنكم الاستعانة بها في هذا المجال.

ولتفعيل هذا الملف ومتابعته وتنسيق كل ما يتعلق به، أطلب منكم أن تعينوا مهندسا معماريا لهذا الغرض بالوكالات الحضرية وعند عدم وجودها بالمديريات الجهوية، يتكلف بما يلي :

* وضع تصاميم نموذجية للسكن بالعالم القروي إستئناسا بالوثائق والدراسات التقنية المشار إليها أعلاه ؛

* ملاءمة هذه التصاميم مع حاجيات المستفيدين وبطلب منهم وذلك بإدخال التعديلات الضرورية وبدون مقابل ؛

* تتبع وتأطير إنجاز بعض التصاميم كنماذج يتم اختيارها بتنسيق مع الجهات المعنية من سلطات وجماعات محلية ؛

* تقييم تتبع هذه العملية وتوجيه تقارير كل شهرين، إلى مديرية التعمير بهذه الوزارة.

ويجدر التأكيد في الأخير على أن التحضير لهذه العملية يجب أن يتم في سياق من التشاور والتنسيق مع كافة الفرقاء المعنيين من سلطات وجماعات محلية ومجالس جهوية لهيئة المهندسين المعماريين وكذا جمعيات السكان.

هذا، وإني لحريص كل الحرص على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ ما جاء في هذه الدورية حتى تخرج الدفعة الأولى من هذه التصاميم إلى حيز الوجود **في غضون الأسابيع القليلة المقبلة** وسأسهر شخصيا على متابعة هذا الملف لتفعيله بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

والسلام

نسخة قصد الإطلاع إلى :

السيد الوزير الأول

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان والتعمير

أحمد توفيق حجيرة

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE

MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الرباط، في 06791

الوزيـــر

05 مايو 2003

السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع : تعيين مراقبين داخليين للتسيير بالوكالات الحضرية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، ففي إطار تتبع أنشطة وبرامج الوكالات الحضرية والدفع بها لتصبح رافعة للتنمية الاقتصادية ومحفزا للاستثمار العقاري، يشرفني أن أخبركم أن هذه الوزارة ستعمل على تعيين مراقبين داخليين للتسيير، للوقوف على مدى التزام الوكالات الحضرية بمسؤولياتها، وتنفيذها للتوصيات الوزارية. وتتمثل المهام المنوطة بهؤلاء المراقبين فيما يلي:

- تنفيذ توصيات المجالس الإدارية للوكالات الحضرية؛
- تتبع مدى تطبيق الوكالات الحضرية للدوريات التي تتوصل بها من طرف الوزارة ؛
- تتبع مدى تطبيق الوكالات الحضرية لمعايير تقييم أدائها موضوع الدورية الموجهة لهذه المؤسسات تحت عدد 3148/810 بتاريخ 6 مارس 2003 المتمثلة في:
  - الإسراع بالبت في جميع الملفات العالقة؛
  - تقليص المدة التي تقضيها الملفات داخل الوكالات الحضرية من أجل حصولها على الموافقة؛
  - اعتماد الاجتهاد وتوخي اليسر والمرونة في مجالي التخطيط والتدبير الحضريين؛
  - تكريس دور الوكالة الحضرية كمحرك للدينامية العقارية؛
  - تسجيل قيمة استثمارية مهمة على مستوى المشاريع السكنية.

لذا، فإنني أطلب من كل مدير وكالة حضرية موافاتي باسم موظف من بين موظفي الوكالة التي يشرف عليها، له من المؤهلات ما يبوئه للقيام بهذه المهمة، وذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لي تعيينهم بصفة رسمية، وتكليفهم بهذه المهام، من أجل مباشرة عملهم في أقرب الآجال.

82

هذا، وأذكركم بأن مهمة هؤلاء المراقبين تكتسي أهمية قصـــوى، حيـث إنـهم مطالبون بالقيام بها بكل مسؤولية وانضباط للتمكن، تحت إشرافكم المباشر، من الوقـوف على مواطن الخلل التي تشوب العمل اليومي، وإشـــعاركم، وكـذا إشـعار المصـالح المركزية للوزارة بها قصد اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها، وضمان السير السليم لـهذه المؤسسات.

والسلام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

المفتشية العامة

رقم 200 / 00196

07 يناير 2003

إلى
السـادة المديرين المركزيين.

الموضوع : تقييم الوضعية الراهنة للمديريات المركزية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، كما هو في علمكم فإن الوزارة أصبحت تضطلع بجميع القضايا المتعلقة بالإسكان والتعمير، الشيء الذي يستوجب تقييم أوضاع مختلف الهياكل التابعة لها من اجل الإحاطة بالاختلالات التي قد تعرفها، وبناء على ذلك وضع استراتيجية عمل على المديين القصير المتوسط.

وقصد إشراك كافة مسؤولي الوزارة على المستوى المركزي والمحلي في إنجاز تقييم شامل لقطاع الإسكان و التعمير برمته، فإنني أطلب منكم موافاتي قبل 20 يناير 2003، بتقرير يعكس المشاكل الكبرى المطروحة على القطاع وكذا وضعية المصالح التابعة لكم ، مع التركيز على الجوانب الأساسية التالية:

- وضعية الهياكل التابعة لمديريتكم،
- وضعية الموارد البشرية،
- الملفات الكبرى الشائكة و الأشواط التي قطعتها،
- علاقة المصالح التابعة لكم مع المصالح الأخرى للوزارة و المؤسسات التابعة لها.

و إذ أؤكد على الأهمية التي أوليها لتهيئ هذا التقرير، أطلب منكم الحرص على إنجازه بالمهنية و التركيز اللازمين، على أن يعكس تقييمكم الشخصي للوضعية الراهنة، و أن لا يتعدى حجمه خمس (5) صفحات.

الوزير المنتدب
لدى الوزير الأول
المكلف بالاسكان و التعمير
احمد توفيق حجيرة

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
Tél : 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

20

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
وزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان و التعمير

Secrétariat Général
Direction des Etablissements Publics du
Partenariat et de l'Action Associative

04 JUIN 2003

03728

A MESSIEURS
LE DIRECTEUR GENERAL DE L'ANHI
LE DIRECTEUR GENERAL DE LA SNEC
LE DIRECTEUR GENERAL D'ATTACHAROUK
LES DIRECTEURS DES ERAC

Objet : Communication.

Il m'a été donné de constater que les placards publicitaires relatifs à l'activité de vos établissements, insérés dans les différents quotidiens nationaux pour informer vos partenaires et vos clients sur certains aspects de votre activité, notamment ceux liés à la commercialisation, laissent à désirer tant sur le plan conception et esthétique que sur le plan contenu.

Aussi et afin d'améliorer la qualité de ce support communicationnel, vous êtes d'ores et déjà invités à passer par des agences de communication pour la préparation des travaux concernant votre stratégie d'information sous ses différentes formes.

Cette approche qui fait recours aux professionnels du secteur est, sans aucun doute, le meilleur moyen pour d'une part donner les soins nécessaires à la qualité du travail de communication et d'autre part, améliorer l'image de marque de vos organismes.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

• الكتابة العامة
مديرية الموارد البشرية والوسائل
العامة والشؤون القانونية

04 يونيو 2008

عدد 311
03747

إلى السادة :
- المفتش العام
- المديرين المركزيين

الموضوع : في شأن احترام أوقات العمل الإدارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني بمناسبة تجميع المصالح المركزية التابعة للوزارة الوصية بالمركب الإداري الجديد أن أؤكد لكم على مدى أهمية تعبئة كافة الموارد البشرية التابعة لكم وتحسيسها بضرورة التقيد بمواقيت العمل الإدارية، حيث استرعى انتباهي ظاهرة عدم انضباط عدد من الموظفين والموظفات بأوقات العمل. وتفاديا لهذا السلوك السلبي، يتعين على الجميع احترام أوقات الالتحاق ومغادرة مقرات العمل طبقا للتوقيت الإداري المعمول به.

ووعيا من هذه الوزارة بضرورة تخليق الإدارة من منطلق إرساء واعتماد الضوابط التي يشرعها النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والنصوص المماثلة له، فإن الواجب الوطني والمهني يستلزم الانضباط والمواظبة كسلوك تغذيه روح المواطنة الصادقة وتحكمه قواعد الالتزام وتحمل المسؤولية بكل أمانة.

لذا، فإنني أهيب بكم دعوة كافة الموظفين الذين يعملون تحت إمرتكم إلى التقيد بمواقيت العمل الإدارية ، وذلك بواسطة إصدار مذكرة داخلية في الموضوع. وإلزامهم – إن اقتضى الأمر ذلك– على احترامها باتخاذ التدابير الإدارية اللازمة الكفيلة بردع أي سلوك مخالف للمقتضيات السالفة الذكر، حفاظا على السير العادي للإدارة كمرفق يخدم الصالح العام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان والتعمير

أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية الموارد البشرية
والوسائل العامة والشؤون القانونية
عدد: 313/

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

11369

10 يونيو 2003

إلى السادة:
المفتش العام
المديرين المركزيين
مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية
مديري الوكالات الحضرية
المديرين العامين ومديري المؤسسات العمومية
المديرين الجهويين ومندوبي العمالات والأقاليم
مديري معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المختصين

الموضوع: تخليد الذكرى الذهبية لثورة الملك والشعب.
المرجع: منشور عدد 2003/5 وتاريخ 19 يونيو 2003 الصادر عن السيد الوزير الأول.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، تحل يوم الأربعاء 20 غشت 2003 ذكرى ثورة الملك والشعب التي تصادف هذه السنة مرور نصف قرن على هذه الملحمة المجيدة التي شكلت محطة تاريخية كبرى ومنعطفا حاسما في مسيرة الكفاح الوطني الذي خاضه العرش والشعب من أجل الحرية والإستقلال، وجسدت روع صور الإلتحام بين القمة والقاعدة دفاعا عن المقدسات الدينية والوطنية وذودا عن السيادة الوطنية والكرامة والوحدة.

ودأبا على التقليد المتعارف عليه بين أمم المعمور للعناية بالمناسبات العشرية والفضية والذهبية والقرنية للأحداث التاريخية، فإن الشعب المغربي قاطبة سيخلد هذه الذكرى الذهبية في جو من الحماس الوطني والتعبئة الشاملة، مستحضرا فيها فصول الجهاد المقدس الذي قاده بطل التحرير جلالة المغفور له محمد الخامس رضوان الله عليه رفقة وارث سره ورفيقه في الكفاح إ مشمول بعفو الله جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه.

.../...

2?

وتمشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده ا
ونصره الرامية إلى التذكير والإعتزاز بملحمة ثورة الملك والشعب باعتبارها ذكر
للأمة جمعاء، والتزود من معاني الجهاد التي تمثلها، والإشادة بالأعمال الجليا
والتضحيات الجسام لأبناء الشعب المغربي، تنظم المندوبية السامية والمجلس الوطن
المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، بتعاون وتنسيق مع مختلف القطاعا
الحكومية والهيئات المنتخبة وفعاليات المجتمع المدني، برامج وأنشطة لتخليد هذ
الذكرى الوطنية المجيدة تشتمل على منتديات وعروض ثقافية ودروس دينية وتجمعا
خطابية وغيرها من مظاهر تمجيد هذه الملحمة الكبرى في تاريخ بلادنا الزاخر
بالبطولات والطافح بالأمجاد والمكرمات.

وعليه، يشرفني أن أطلب منكم العمل على التنسيق مع مصالح المندوبية السامي
لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على الصعيدين المركزي والجهوي من أجل
اتخاذ التدابير الضرورية لتخليد هذه الذكرى بما يتناسب ومكانتها المتميزة وقيمة
التاريخية كذكرى ذهبية جديرة بعناية خاصة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de
l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة
بالإسكان و التعمير

الوزير

11 يوليو 2003 11523

- المفتش العام
- المديرين المركزيين ورؤساء الأقسام والمصالح
- مديري الوكالات والمؤسسات التابعة للوزارة
- مدير المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية
- المديرين الجهويين ومندوبي الأقاليم والعمالات
- مديري معاهد تكوين التقنيين
- المسؤولين عن الخلايا الإدارية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية.

الموضوع: خطاب السيد الوزير الأول أمام مجلس النواب حول الحصيلة الأولية لإنجازات الحكومة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

يشرفني أن أبعث لكم قصد الإخبار الجزء المتعلق بالإسكان والتعمير من خطاب السيد الوزير الأول الذي ألقاه يوم 10 يوليوز 2003 أمام مجلس النواب حول الحصيلة الأولية لإنجازات الحكومة والذي تطرق من خلاله إلى حصيلة الحكومة في قطاع الإسكان والتعمير.

ونظرا للأهمية البالغة التي أولاها خطاب السيد الوزير الأول والآفاق والأوراش التي فتحها، أطلب منكم التعميم الفوري للنص طيه على مجموع موظفي وحدتكم الإدارية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

34

الجزء المتعلق بقطاع الإسكان والتعمير

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين
إن الاختيارات التي سطرناها في البرنامج الحكومي ضمن سياسة القرب، كانت نتيجة لتحليلنا للوضع الاجتماعي ببلادنا الذي جعلنا نقف على تراكمات العجز في العديد من القطاعات الاجتماعية.
وإيمانا منا بكون العجز الاجتماعي المتراكم لا يمكن تداركه فقط من خلال التطور الطبيعي للاقتصاد الوطني، فقد اعتبرنا أنه من واجب الدولة التدخل المباشر ودعم القطاعات الاجتماعية، والاستجابة للحاجيات الضرورية للمواطنين.ويحتم هذا التدخل المباشر أيضا كون هاته الاختلالات الاجتماعية تمس بالأساس فئات عريضة من مجتمعنا، وبالخصوص تلك التي تعيش في هوامش المدن وفي القرى.

لذا، ارتأت الحكومة تصنيف قطاعات السكن والصحة والنقل والتنمية القروية ضمن أولوياتها، وقررت معالجتها بصفة استعجالية لكونها تشكل الانتظارات الملحة للمواطنين.

وفي هذا السياق، أولى البرنامج الحكومي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، أهمية بالغة لقطاع الإسكان والتعمير، اعتبارا لمكانته في الاقتصاد الوطني من جهة، وحجم الإختلالات التي يعاني منها والتي أدت إلى عدم مواكبة العرض للطلب، واستفحال ظاهرة سكن دور الصفيح والسكن العشوائي من جهة أخرى، حيث أن 1.240.000 أسرة تقطن بسكن غير لائق، منها 700 ألف بدور الصفيح.

إن التشخيص الدقيق لواقع هذا القطاع، يوضح أن حجم الإنتاج السنوي الذي لا يتعدى 80 ألف وحدة وكذا الأساليب والطرق المعتمدة لإنتاج السكن، غير قادرة على استيعاب هذا العجز، وتغطية الطلب المتزايد الذي يقدر بـ125 ألف وحدة سكنية سنويا. كما أن طبيعة العرض لا تتلاءم وحاجيات الفئات المعوزة وبذلك تبقى أكثر من 30% من الأسر في الوسط الحضري غير مستهدفة من البرامج السكنية للقطاعين العام والخاص.
ولمعالجة هذه الاختلالات حدد البرنامج الحكومي، كأهداف كمية ونوعية مضاعفة إنتاج السكن الاجتماعي ليصل إلى 100 ألف وحدة سنويا، وتسريع إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة السكن العشوائي، والعمل على القضاء التدريجي على دور الصفيح.

ولتفعيل هذه الاستراتيجية عملت الحكومة، خلال النصف الأول من سنة 2003، على فتح عدة أوراش تتعلق بمراجعة أساليب وطرق ومواصفات إنتاج السكن الاجتماعي والتحكم في عناصر الكلفة.
وتتمثل أهم الإجراءات في هذا الباب، في تعبئة العقار التابع للدولة، وتفويته بشروط تفضيلية لفائدة المنعشين العقاريين من خلال الترشيح المفتوح لإنجاز السكن الاجتماعي.
وقد أسندت للسادة ولاة الجهات، في إطار تدعيم مسلسل اللاتمركز، مسؤولية الإشراف على هذه العملية.

ولتغطية الحاجيات الأولية، تمت تعبئة شطر أول يقدر بـ514 هكتار من الملك الخاص للدولة. وستشمل هذه التعبئة، أراضي أخرى من ملك الجماعات المحلية وأراضي الجموع وأملاك الأحباس وغيرها.
وللرفع من مردودية هذه البرامج، والتحكم بشكل أفضل في كلفة الإنتاج وتنويعه، تم وضع مقاييس ومواصفات تقنية وتعميرية جديدة، تنسجم مع المفهوم الجديد للسكن الاجتماعي، حيث يشمل العرض الجديد سكن اجتماعي بثمن يتراوح بين 80 و120 ألف درهم، وسكن نصف جاهز، وبقع أرضية مجهزة جزئيا وتدريجيا بثمن يتراوح بين 35 و 50 ألف درهم، أي بقيمة تنافس الثمن المتداول في المناطق والأحياء غير القانونية.

وفي نفس المضمار، تنكب الحكومة حاليا على دراسة إمكانية مراجعة النظام الضريبي المتعلق بإنعاش السكن الاجتماعي، من أجل تحفيز الإنعاش العقاري بصفة عامة والسكن الاجتماعي بصفة خاصة.
وبخصوص الجانب المتعلق بالطلب، ورغبة من الحكومة في تيسير الاستفادة من برامج السكن لذوي الدخل الضعيف والمحدود، اتخذت عدة تدابير تتمثل أساسا في إعادة النظر في أنظمة القروض البنكية وتطوير وتبسيط

أساليب التمويل وتمكين الشرائح الاجتماعية البسيطة من الاستفادة منها. وقد اتخذت في هذا المجال، الترتيبات اللازمة لإحداث صناديق الضمان، لتشجيع الأبناك على منح القروض لصالح هذه الفئات.
وسيتم التوقيع في الأيام القليلة القادمة، على الوثائق المتعلقة بإحداث ثلاث صناديق للضمان لفائدة كل من موظفي القطاع العام، ومأجوري القطاع الخاص، والفئات الاجتماعية ذات الدخل غير القار.
كما أن الدراسات والمشاورات جارية مع القطاع البنكي لتطوير نظام القروض بشكل تحفيزي يسمح بتمديد مدة الاسترداد إلى 25 سنة واعتماد أقل نسبة فائدة ممكنة، مع تغطية 100% من الكلفة.
ولقد سجلنا بارتياح كبير، بداية انخراط الأبناك في هذا التوجه، والأمل معقود على أن يتم توسيعه وتعزيزه.
كما ستقترح الحكومة على غرفتي البرلمان مراجعة نظام السلفات الصغيرة لتشمل السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة: وعمليات استصلاح وترميم السكن.

وفيما يتعلق بأساليب الإنتاج، وانسجاما مع اختياراتنا فقد عملت الحكومة على التركيز على القطاع الخاص، وحصر تدخلات الدولة تدريجيا في مهام تعبئة الأرصدة العقارية وتجهيزها والتأطير والمراقبة، مع مواصلة التدخل المباشر في المناطق التي تنعدم فيها المبادرة الخاصة.

وفي هذا السياق، تم الشروع في دراسة وضعية المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء، والشركة الوطنية للتجهيز والبناء، والوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق، وشركة التشارك، لإيجاد الهيكلة التي تنسجم مع التصور والمنهجية الحكومية الجديدة.
وقد امتد اهتمام الحكومة إلى المجال القروي من خلال تبسيط مساطر الترخيص، ووضع تصاميم نموذجية للبناء، تمنح مجانا للراغبين في بناء مساكنهم مع توفير المساعدة التقنية للوكالات الحضرية.

السيد الرئيس
حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين
لقد ساعدت التدابير الاستثنائية والإجراءات الأولية على تحقيق نتائج مشجعة تجلت في رفع العراقيل وفك القيود عن العديد من المشاريع، وانطلاقة العديد من أوراش السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق، نخص بالذكر منها:
البرنامج الهام للسكن الاجتماعي بالدار البيضاء، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في شهر ماي المنصرم، والذي سيوفر 64 ألف وحدة سكنية، 13 ألفا منها توجه لفائدة الفئات المعوزة، بقيمة لا تتعدى 120 ألف درهم للوحدة. كما أعطى حفظه الله كذلك، إشارة انطلاق برامج تشمل 11.100 وحدة سكنية اجتماعية بالرباط وسلا.
وقد تم التوقيع بالعاصمة الاقتصادية خلال الشهر الماضي على 6 اتفاقيات للشراكة، تهدف إلى إنجاز برامج للسكن الاجتماعي تشمل 8000 وحدة.
وستمكن البرامج التي أعطيت انطلاقتها، والأوراش التي تم فتحها في مختلف ربوع المملكة، خلال النصف الأول من السنة الجارية، من إنجاز 94 ألف وحدة سكنية اجتماعية، منها 4000 وحدة في إطار إعادة هيكلة الأحياء العشوائية.

وبالنظر إلى المشاريع المرتقبة التي ستعرف الانطلاقة على المدى القريب، لنا اليقين أننا سنتمكن من تجاوز وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي التي حددناها في 100 ألف وحدة سنويا.
إن ما توصلنا إليه من نتائج أولية، يعد مؤشرا على نجاعة هذا النهج، ومصدر ثقة وتفاؤل في قدرتنا على تجاوز الإكراهات التي يعرفها قطاع السكن وخلق الدينامية اللازمة لتطوير العرض والطلب، والاستجابة التدريجية لانتظارات شرائح واسعة من المواطنين ذوي الدخل المحدود، والقضاء التدريجي على السكن غير اللائق واستئصال بئر التهميش والإقصاء الحضري. كما سينتج عن هذه الدينامية أثر كبير على الاقتصاد وستسمح بخلق عشرات الآلاف من فرص الشغل.

وسيتواصل عمل الحكومة مع الفرقاء والفاعلين حتى نتمكن، إن شاء الله، من تهيئة مجال عمراني سليم ومتناسق، وتوفير سكن لائق لجميع الفئات الاجتماعية، صيانة لكرامة المواطنين، طبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره.

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الوزير

11556

14 يوليو 2003

إلى السادة:
- مديري الوكالات والمؤسسات التابعة للوزارة
- المديرين الجهويين ومندوبي العمالات والاقاليم
- رؤساء الخلايا الإدارية الجهوية للتعمير

الموضوع: التدابير الخاصة باستقبال المغاربة المقيمين بالخارج وتقديم كافة التسهيلات لهم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، لا تخفى عليكم الأهمية التي توليها الحكومة لقضايا المغاربة المقيمين بالخارج من أجل تمتين الروابط التي تجمعهم بوطنهم وتأمين المصالح والخدمات الضرورية لفائدتهم وتعزيز دورهم كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدهم.

وبمناسبة الموسم الصيفي الذي يشهد أكبر عملية لعبور المغاربة المقيمين بالخارج من أجل صلة الرحم مع أسرهم وبلدهم وقضاء مآربهم، اعتادت الوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير والوكالات والمؤسسات التابعة لها تنظيم عملية وطنية للاستقبال، سعت باستمرار إلى توسيعها وإغنائها بما يستجيب لتطلعات هذه الشريحة المشمولة برعاية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله.

وبالنسبة لهذه السنة، فإن الوزارة حريصة كل الحرص على إيلاء عملية الاستقبال عناية فائقة من أجل تطوير الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين في الخارج، وتحسين جودتها وتدارك بعض النقائص التي عرفتها المواسم السابقة.

وتمهيدا لهذه العملية، انتظمت وكما تعلمون، تظاهرة هامة بالديار الفرنسية، كانت مناسبة للالتقاء بالعديد من الفعاليات والجمعيات الممثلة للجالية المغربية بالخارج، ولتعزيز الروابط معهم وبسط التوجهات الجديدة للسياسة الحكومية في مجال الإسكان والتعمير، وخاصة ما يتصل منها بالاستثمار العقاري والفرص المتاحة للمغاربة المقيمين بالخارج.

كما شكلت هذه التظاهرة إشارة لانطلاق حملة للتواصل مع جاليتنا في العديد من البلدان الأوروبية، اضطلعت بها فرق مكونة من المسؤولين والأطر التابعة للمؤسسات العمومية في الإسكان.

وعليه، يشرفني أن أدعو كافة المسؤولين في المؤسسات والوكالات والمصالح التابعة لهذه الوزارة لاتخاذ الإجراءات الضرورية وتعبئة كافة الإمكانات البشرية والمادية من أجل الاضطلاع بعملية الاستقبال وفقا للتوجيهات المتضمنة في هذه الدورية.

ومن بين الإجراءات التي يجب إيلائها كامل العناية:

- إحداث هياكل للاستقبال والتواصل في المقرات والفروع التابعة لكم وفي بعض المحاور الطرقية والأماكن العمومية الملائمة، وكذا في بعض الأوراش المعنية بعملية التسويق، مع الحرص على وضع الإشارات واللافتات والملصقات المصاحبة ؛
- تهييء المطبوعات والبيانات التي تحتوى على مختلف المعلومات المتعلقة بمنتوج المؤسسات العمومية في الإسكان والخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية ؛
- استعمال شبكة المعلوميات على جميع المستويات من أجل التعريف بالمنتوج السكني وبفرص الاستثمار وبالخدمات والتسهيلات المقدمة ؛
- الإرشاد ومد المساعدة الضرورية بخصوص الإجراءات الإدارية التي تتطلب تدخل مصالح أخرى ؛
- المساهمة في المعارض والتظاهرات الجهوية والمحلية الموجهة للمغاربة المقيمين في الخارج.

وعليه أطلب منكم تنظيم أيام تحسيسية وتعبوية لفائدة الموارد البشرية التي ستوظف لإنجاح هذه العملية مع إيلاء أهمية قصوى لتدبير الوقت خاصة وأن فترة إقامة المعنيين بالأمر جد قصيرة تتطلب توحيد الجهود و إحكام التنسيق.

كما أنهي إلى علمكم أنني كلفت السيد رشيد بنيس (الهاتف: 63 70 57 037 / 52 70 57 037 الفاكس: 57 75 57 037) بتنسيق ومتابعة هذه العملية، وعليه أطلب منكم موافاته في 48 ساعة المقبلة باسم المسؤول عن عملية الاستقبال على مستوى مؤسستكم وأرقامه الهاتفية والبرنامج الذي أعددتموه لهذه الغاية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية السكن الاجتماعي والشؤون العقارية

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

عدد 09956 / 642

18 يونيو 2003

إلى السادة:

المدير العام للشركة الوطنية للتجهيز والبناء
مديري المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء

الموضوع : - انطلاق الأشغال بالمشاريع المدعمة في إطار البرنامج الوطني لمحاربة السكن غير اللائق برسم سنتي 2002 و 2003.

في إطار الجهود المبذولة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير من أجل الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي بغية تلبية حاجيات السكان ذوو الدخل المحدود، وكذا تسريع إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة السكن غير اللائق، تم إسناد مهمة إنجاز مجموعة من المشاريع المدعمة من طرف "صندوق التضامن للسكنى" إلى مؤسستكم في غضون سنة 2002 وبداية السنة المالية 2003.

إلا انه بعد الإطلاع على الجدولة الزمنية المحتملة لانطلاق الأشغال، تبين أن معظم هذه المشاريع تعرف تأخرا مهما وبدون تبريرات، الشيء الذي يتنافى والإرادة الحكومية الهادفة إلى الرفع من وتيرة الإنتاج إلى 100.000 وحدة سكنية اجتماعية سنويا.

ولتفادي أي تأخير إضافي من شأنه التأثير سلبا على التزامات المؤسسات التي تديرونها، وإبراء الدولة الممثلة من طرف وزارة المالية والخوصصة والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير، فإني أدعوكم إلى الشروع في إنجاز العمليات التي تم إسنادها إلى مؤسستكم، وذلك في أسرع وقت ممكن، دون انتظار التحويل الفعلي للإعتمادات الذي سوف يتحقق حتما بمجرد التأشير على الاتفاقيات من طرف مصالح وزارة المالية والخوصصة.

26

وإذ أذكركم بضرورة التعبئة الشاملة لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحكومة في ميدان تشجيع السكن الإجتماعي، أطلب منكم إخباري بانتظام بكل المشاريع التي عرفت انطلاقة الإنجاز، بالإضافة إلى وضعية تقدم الأشغال بها، وذلك إلى حين تسليم الوحدات المنجزة إلى الأسر المعنية قصد تتبع سير هذه العمليات الإجتماعية الهامة واتخاذ، إذا اقتضى الحال، كل ما من شأنه تجاوز العراقيل التي من الممكن أن تحول دون تنفيذ البرامج المسطرة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الـوزيـر الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

Le Ministre

09774 Rabat, le 18 JUIN 2003

A

Mesdames et Messieurs

les Directeurs Régionaux de l'Habitat et de l'Urbanisme

Objet : Suivi des mises en chantiers et des réalisations en matière d'habitat économique et d'habitat social à faible VIT

Dans le cadre de la nouvelle politique visant à atteindre un rythme de réalisation de 100.000 unités d'habitat social à faible VIT par an et afin d'évaluer le taux de réalisation de cet objectif, je vous demande de procéder au recensement des mises en chantiers et des réalisations en matière d'habitat social.

Ces informations doivent être établies pour **le premier semestre 2003 et par la suite, trimestre par trimestre.** Elles concernent les lots économiques autorisés, les logements sociaux autorisés, les lots économiques achevés et les logements sociaux achevés.

Ces états doivent être établis par province ou préfecture et par commune selon le canevas, ci-joint. Ce travail doit être fait à travers la mise à contribution des Délégations Préfectorales et provinciales de l'Habitat et de l'Urbanisme, des contacts auprès des municipalités, des communes, des Agences Urbaines, des visites de chantiers, etc.....

J'attache du prix à ce que vous **veillez personnellement** à la réalisation de ce travail en lui assurant la pertinence et la qualité requise et me faire parvenir ces états, avant le lundi 30 juin 2003, date de rigueur.

X - **Copie pour information :**
A Messieurs les Walis et Gouverneurs

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

22

MISES EN CHANTIERS ET REALISATIONS EN MATIERE D'HABITAT SOCIAL POUR LE SEMESTRE .....

Région : .....

Dénomination du projet	Localisation		Maître d'ouvrage	Consistance		Date de lancement	Etat d'avancement des travaux en %	Investissement prévisionnel global
	Préfecture ou Province	Commune		Nombre de lots	Nombre de logement			

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية الشؤون القانونية

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

16 يونيو 2003

09510

إلـــــى

السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضـــوع: بخصوص الجوانب التي يشملها رأي الوكالات الحضرية فيما يتعلق بدراسة المشاريع العمرانية المعروضة عليها.

المرفقات: 1.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، وكما تعلمون، فمن بين العراقيل التي تعترض إنجاز المشاريع الاستثمارية في بلادنا، ولعل أعقدها تلك المرتبطة بالجانب العقاري وما يترتب عنه من نزاعات تتعلق بالأراضي المزمع إنجاز هذه المشاريع فوقها.

ومن الأسئلة المطروحة باستمرار هل الوكالة الحضرية مختصة بل مجبرة حين تحال عليها ملفات طلبات رخص إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية والبناء، على فحص الجانب العقاري فيها (حق الملكية، ارتفاقات القانون الخاص التي تثقلها . . .) أم لا ؟

وهل هذا الجانب يمكن مثلا أن تبني عليه الوكالة قرارها السلبي ؟

وأمام هذا الغموض الذي ما فتئ يعرقل البت في هذه الملفات وخاصة المتعلقة منها بمشاريع استثمارية وأيضا بعرض الوكالات الحضرية للانتقاد وبجرها في بعض الأحيان في نزاعات أمام المحاكم، ارتأت هذه الوزارة طلب استشارة من السيد الأمين العام للحكومة للفصل في هذه النقطة بصفة نهائية.

لذا، يشرفني استنادا لما جاء في استشارة الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 28 مايو 2003 تحت عدد 2900، أن أطلب منكم من الآن فصاعدا، الاقتصار حين دراسة الطلبات المتعلقة بمشاريع تقسيم الأراضي وتجزئتها وإقامة المجموعات السكنية والمباني، على الجانب التعميري والتقني وترك الجانب العقاري في هاته المشاريع للجماعات المعنية المختصة في الموضوع للنظر فيه.

هذا وتجدون طيه ولكل غاية مفيدة، نسخة من نص الاستشارة المذكورة أعلاه.

والســـــــــلام

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre

المملكة المغربية
الوزير الأول

stère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان و التعمير

Secrétariat Général
Direction des Etablissements Publics du Partenariat et de l'Action Associative
N° 13111 /500

05 AOUT 2003

A

Madame et Messieurs les Directeurs des Agences Urbaines

Objet : Procédures de recrutement et de nomination aux postes de responsabilité au sein des Agences Urbaines.

Le Ministère mène actuellement une politique vigoureuse de déconcentration et de décentralisation visant à renforcer la présence territoriale et l'amélioration de l'efficacité technique des services extérieurs pour assurer avec rigueur et compétence les responsabilités opérationnelles au niveau régional.

Cette perception forte de régionalisation implique l'introduction de nouvelles méthodes de gestion et d'organisation permettant aux Agences urbaines de promouvoir tous les actes de gestion relatifs aux fonctions de programmation, de planification, d'approbation de projets, d'animation technique, de formation continue, d'encadrement et de recrutement du personnel.

Les Agences Urbaines, en tant qu'établissements publics dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière, reçoivent une délégation de pouvoirs étendue à tous ces actes de gestion qui doivent être effectués dans le respect des statuts et des règles en vigueur.

S'agissant de la nomination aux postes de responsabilité, le Ministère entend poursuivre sa politique axée sur la transparence et la clarté et ceci à travers l'appel à candidature donnant la possibilité à toutes les compétences ayant les conditions exigées à assumer une responsabilité basée sur des critères objectifs mettant en adéquation le profil du cadre et le poste à pourvoir.

Les appels à candidature doivent être établis par les Agences Urbaines et diffusés au niveau de toutes les structures administratives relevant du Ministère.

Les dossiers de candidature doivent être déposés ou transmis à l'Agence Urbaine concernée dans les délais fixés par cette Agence.

La proposition du candidat pour le poste visé est annoncée par une commission constituée du Directeur de l'Agence Urbaine concernée, des Chefs des départements et de toute personne responsable au sein de cette Agence dont la présence pourrait être jugée utile.

Les recrutements devront se faire dans le cadre des budgets agréés et visés par le Ministère des Finances et de la Privatisation et en conformité avec l'organigramme des Agences Urbaines et les procédures de recrutement fixées par les statuts du personnel et les règles en vigueur en la matière.

Toutefois, pour ces actes, les Directeurs des Agences Urbaines sont tenus d'informer au préalable le Ministère de tutelle de l'appel à candidature concernant le poste à pourvoir et des résultats de la commission avant toute prise de décision.

En conséquence, la présente circulaire abroge et remplace la circulaire n° 4721 du 01 Août 2000.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان و التعمير

الكتابة العامة
مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة
والشؤون القانونية

05 غشت 2003

عدد: 310/ 13085

إلى السادة
مديري الوكالات الحضرية والمؤسسات العمومية
للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالإسكان والتعمير

الموضوع: بشأن تسوية الوضعية المادية للمهندسين والمهندسين المعماريين العاملين بالوكالات الحضرية والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بالإسكان والتعمير.

المرجع: المرسوم رقم 2.01.300 المؤرخ في 02 غشت 2001 بمثابة النظام الأساسي الخاص بهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، استجابة للمطالب الملحة والمشروعة لفئة المهندسين والمهندسين المعماريين العاملين بالوكالات الحضرية والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة المنتدبة، المكلفة بالإسكان والتعمير بخصوص تسوية وضعيتهم المادية، وفي إطار البحث عن الحلول الناجعة لتجسيد هذا الغرض، فأن الوزارة قامت بكل المبادرات الضرورية إزاء كل الأطراف المعنية، وذلك من أجل تمكين الفئة السالفة الذكر من الاستفادة من مقتضيات المرسوم المشار إليه في المرجع أعلاه على غرار ما استفاد منه نظراؤهم العاملون بقطاع الوظيفة العمومية.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن اجتماعا انعقد يوم الأربعاء 23 يوليوز 2003 على الساعة الرابعة ظهرا بالوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة تم خلاله التطرق لهذا الملف الذي قطع أشواطا هامة والذي حسب ممثل وزارة المالية لا يمكن معالجته بكيفية منعزلة عن الوضعية العامة في كل المؤسسات العمومية.

هذا، وسنعمل على موافاتكم بكل المستجدات في هذا الموضوع.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

وزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
رقم 200 / 13107

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المفتشية العامة

05 غشت 2003

السادة:

مديري المؤسسات العمومية للإسكان،

مديري الوكالات الحضرية،

المديرين الجهويين للإسكان و التعمير.

الموضوع : إحياء اليوم الوطني للمهاجر.

المرفقات : برنامج نموذجي لإحيا ء اليوم الوطني للمهاجر.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

و بعد، على إثر تفضل صاحب الجلالة نصره الله بإقرار يوم عاشر (10) من شهر غشت من كل سنة كيوم وطني للمهاجر يتم الاحتفاء به، أنهي إلى علمكم أنني توصلت برسالة من الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية و التعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، تخبر من خلالها بقرار إحياء اليوم الوطني للمهاجر لهذه السنة على مستوى الجهات الاقتصادية الستة عشر للمملكة تحت شعار " جميعا من اجل تنمية الجهة"، و ذلك من اجل التعريف بالمؤهلات الاقتصادية و السياحية لكل جهة ، لتشجيع المهاجرين المغاربة على الاستثمار بوطنهم الأم.

وسعيا من هذه الوزارة إلى ضمان كافة شروط النجاح الكامل لهذه التظاهرات الجهوية التي ستنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة أيده الله، أطلب منكم اتخاذ كافة التدابير اللازمة للمساهمة الفعلية في إحياء هذا اليوم الوطني، يوم 10 غشت 2003 ، بتنسيق مع كافة الشركاء المؤسساتيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين، وذلك بهدف تحسيس الجالية المغربية بالإمكانيات المتوفرة للاستثمار خاصة في مجال الإسكان و الإنعاش العقاري.

و السلام.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdg@habitat.gov.ma
Tél : 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Etrangères
et de la Coopération

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون

Ministre Déléguée Chargée de la Communauté
Marocaine Résidant à l'Etranger

الوزيرة المنتدبة المكلفة
بالجالية المغربية المقيمة بالخارج

" اليوم الوطني للمهاجر "

مشروع برنامج نموذجي

******

شعار اليوم: "جميعا من أجل تنمية الجهة"

النشاط الأول:

لقاء عام بإحدى القاعات العمومية يرأسه أحد السادة الوزراء صحبة السيد والي الجهة وحضور جميع الفاعلين والمتدخلين في مجال الاستثمار بمشاركة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

على الهامش ينظم هؤلاء المتدخلون أروقة لعرض ماتقدمه المؤسسات والقطاعات التي يشرفون عليها لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج.

حفل شاي على شرف أفراد الجالية.

النشاط الثاني:

مائدة مستديرة حول مؤهلات الجهة يؤطرها باحثون وفاعلون اقتصاديون.

النشاط الثالث:

أنشطة موازية: مارطون للمهاجرين/كرميس للأطفال/ سهرة فنية/ مسابقات رياضية.

التاريخ: 10 غشت 2003.

الجهة المنظمة: الولايات بتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج.

الفئة المستهدفة: الجالية المغربية المقيمة بالخارج على مستوى الجهة.

الشركاء: المراكز الجهوية للإستثمار – الجماعات المحلية – غرف التجارة والصناعة والخدمات- المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية المعنية – وكالات الأبناك – المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء – هيئات المهندسين المعماريين وهيئات مساعدي القضاء – النسيج الجمعوي.

الأهداف: تحسيس الجالية بالإمكانيات المتوفرة لدى الجهة في مجال الإستثمار وخلق خلية جهوية لتتبع وتعزيز القيمه المضافة للإستثمار الجهوي.

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

14792

03 SEPT 2003

A Messieurs

le Directeur Général de la SNEC
le Directeur Général de l'ANHI
le Directeur de l'ERAC/Centre
le Directeur de l'ERAC/Tensift
le Directeur de l'ERAC/Sud
le Directeur de l'ERAC/Centre Nord
le Directeur de l'ERAC/Nord Ouest

Objet : Mise en œuvre de la politique gouvernementale en matière de promotion de l'habitat social par la mobilisation des terrains publics

P.J. : Liste des terrains identifiés

En application des Hautes Directives Royales contenues dans le Discours du Trône de l'année 2003, portant sur l'urgence de la mise en œuvre d'un programme de lutte contre l'habitat insalubre, le Gouvernement de Sa Majesté Le ROI a décidé la mobilisation du foncier public comme un des moyens les plus efficaces pour accélérer le rythme de production de logements sociaux en adéquation avec les capacités contributives des ménages à faible revenu.

A cette fin, une première tranche a été arrêtée en commun accord avec la Direction des Domaines concernant 9 villes prioritaires : Casablanca, Tanger, Tétouan, Kenitra, Skirat/Temara, Salé, Fes, Marrakech, Agadir/Taroudant.

3.809 ha relevant des terrains domaniaux, dont une partie est gérée par la SOGETA et la SODEA, ont ainsi été identifiés et seront cédés aux OST pour la réalisation, dans les meilleurs délais, d'importants programmes d'habitat intégré comprenant une composante résorption en zones à équipement différé (ZED) et en zones d'aménagement progressif (ZAP), des îlots destinés à la construction d'habitat social à moyen et faible VIT dans le cadre de partenariat avec le secteur privé par appel à manifestation d'intérêt, ainsi que des zones d'activité et des équipements socio-administratifs de proximité.

57

Pour ce faire, je vous demande de prendre attache avec messieurs les Walis et Gouverneurs, chacun en ce qui le concerne, pour étudier et établir la programmation et le planning de réalisation des projets sur les terrains identifiés, selon un ordre prioritaire, avec la définition d'une première tranche dont **les travaux doivent être lancés impérativement avant la fin de l'année en cours**.

A cet effet, il vous appartient:

- D'élaborer pour chaque terrain, en collaboration avec les Autorités Locales et les Agences Urbaines, une plaquette comprenant un projet de schéma de structure et d'aménagement précisant les différents types de produits à réaliser suivant les caractéristiques locales (ZAP ou ZED de résorption et de prévention, îlots réservés à la construction de logements sociaux, zones d'activités et lots d'équipements de proximité), ainsi que le pré-montage financier prévisionnel et le planning de réalisation,

- D'étudier avec les régies et services concédés les possibilités de raccordement aux réseaux d'infrastructure et de leur participation à la réalisation de ces réseaux,

- D'arrêter avec les Autorités Locales et les DPH les bidonvilles concernés par les opérations à réaliser sur lesdits terrains conformément aux programmes régionaux de résorption-prévention de l'habitat insalubre, et d'établir ultérieurement les modalités de cession des produits ainsi que la liste des ménages à faible revenu (inf à 1,5 SMIG) qui bénéficieront des ZAP et ZED de prévention en puisant dans les dossiers de demande d'attribution en instance tant au niveau de vos services commerciaux qu'au niveau de la DRH ou DPH,

- De m'informer des possibilités de mobilisation des ressources financières dès cette année et les années suivantes pour l'acquisition de ces terrains, sachant que les coûts y afférent et les modalités de paiement feront l'objet de négociation, en temps opportun, avec la Direction des Domaines.

Par ailleurs, outre les terrains domaniaux ainsi identifiés, le patrimoine foncier des établissements publics opérant sous la tutelle de ce département doit contribuer de façon effective à la relance de la cadence de production des logements sociaux, par le biais du secteur privé, conformément aux orientations du Gouvernement. Il vous est donc demandé de me communiquer la liste des terrains acquis ou en cours, destinés aux opérations de construction de logement sociaux, à céder aux promoteurs privés par voie d'appel à manifestation d'intérêt, munie des dates de lancement prévues à cette fin.

En décidant de mobiliser les terrains publics au profit des opérateurs sous tutelle, le Gouvernement entend donner une réelle impulsion au programme gouvernemental visant la réalisation annuelle de 100.000 unités, ce qui confère désormais aux organismes publics concernés un rôle de premier plan dans le pilotage des projets et la concrétisation de cet objectif.

J'attache un intérêt particulier à votre engagement et à votre détermination pour mener à terme cette action et vous exhorte à accorder toute la célérité requise pour l'application des dispositions contenues dans la présente circulaire dont les résultats me seront communiqués au plutard le 15 du mois de septembre 2003, et me tenir informé régulièrement de l'évolution et du suivi de sa mise en œuvre.

- Copie à messieurs les Walis de : Grand Casa/ Rabat-Salé Zemmour-Zair/ Fes-Boulmane/ Marrakech-Tensift-Al haouz/ Tanger/ Gharb-Chrarda-Beni Hsein/Tetouan
- Copie à messieurs les Gouverneurs de : Skherat-Temara/ Salé Medina/ Tarroudant

Suite à l'envoi de Monsieur le Ministre de l'Intérieur en date du 22-08-2003

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

59

09

Terrains Domaniaux à mobiliser pour la promotion de l'Habitat Social

Préf/Prov	Commune	TF	Superficie ha a ca	Nature juridique	Gestionnaire	OST	Observations
Fès	Ras el Maa	6 438	600000	Domanial	SODEA	ERAC/CN	
	Sais	K 802	580000	Dom,Pub,	M,Transport	ERAC/CN	IN2-,B3-B5-T1
	Zouagha MY Yacoub	924/F	300000	Domanial	SODEA	SNEC	DALIA
Total C/N			1480000				
Ain Chok Hay Hassani	Bouskoura	13 983	330000	Domanial			Bouskoura centre
	Dar bouaza	19 279	1050000	Domanial		SNEC	ZUN RAHMA 1
		39 703	350000	Domanial	SOGETA		
Ben Msik Mediouna	Mediouna	33 246	280000	Domanial	SOGETA	ATTACHAROUK	Mediouna centre
		12133-8825	10,00,00	Domanial	SOGETA		
		514	490000	Domanial			
		574	320000	Domanial	SOGETA		
My Rchid Sidi Outhman	E. Hraouyine	6 554	460000	Domanial	SOGETA		Traversé par la rocade
		25 752	380000	Domanial			Traversé par la rocade
		4 743	1020000	Domanial			
Sidi Bernoussi Zenata	Ahl Loghlam	14 644	101500	Domanial	SOGETA	ANHI	
		10 759	130500	Domanial	SOGETA	ANHI	
	Chellalat	11 605	310000	Domanial			B,V sur 11 ha
		21 877	100000	Domanial	SOGETA		
		41 075	37400	Domanial	SOGETA		
Total Centre			5359400				

Préf/Prov	Commune	TF	Superficie ha a ca	Nature juridique	Gestionnaire	OST	Observations
Kenitra	Lamnasra	20 267	450000	Domanial			
Salé	Bouknadel	11334/R	160000	Domanial	SOGETA	ANHI	R S
		24 596	19733	Domanial	SOGETA	ANHI	
		14281/R	77190	Domanial	SOGETA	ANHI	R S
	Hssaine	20123/R	40000	Domanial	SOGETA	ANHI	C 2 - B 3
Skhirat Temara	Oum Azza	15 345	740000	Domanial	SOGETA		24 ha loué à la DAR
	Sidi Yahya zaiir	168	6700000	Domanial	SODEA	ANHI	Hors listes des 6.000 ha
		815	1150000	Domanial	SODEA	ANHI	Hors listes des 6.000 ha
Tanger	Boukhalef Gzenaya	2 731	251579	Domanial	SOGETA	SNEC	
	Boukhalef	1095(P1)	1200000	Domanial	SOGETA	ANHI	Superficie à determiner CDG/ANHI Hors listes des 6.000 ha
		8 024	414421	Domanial	SOGETA	SNEC	
		789-2903-2927-3069-3070-5906	590000	Domanial	SOGETA	SNEC	ZUN IRFANE Problème INRA Hors listes des 6.000 ha
	Tanger	100	190000	Domanial			
Tetouan	Tetouan Sidi Al Mandri	23800/19	400000	DOMANIAL			
Total N/O			12382923				
Agadir	Anza		1600000	Forestier		ANHI	Partie en cours de cession à la commune
	Kleaa		1363594	Forestier		ERAC/S	Taliint
	Tikiouine		1900000	Forestier		ANHI	
Taroudante	OULAD TEIMA	1 294	667232	Domanial	SODEA	ERAC/S	Annahda
		1 295	422600	Domanial	SODEA	ANHI	
Total Sud			5953426				
Marrakech	Harbil	R,8254	11800000	Domanial		ERAC/T	1ère tranche 195 ha
	Mhamid	7751 P5	850000	Domanial		ERAC/T	
	Tassoultant	8654 P1	270000	Domanial		ANHI	
Total Tensift			12920000				
Total Général			31095749				

ROYAUME DU MAROC
PREMIER MINISTRE

MINISTERE DELEGUE CHARGE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME
SECRETARIAT GENERAL

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة

N° 811.....14755

Rabat, le.....

0 2 SEPT 2003

A

MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS
DES AGENCES URBAINES

Objet : Suivi des projets d'investissement dans le cadre de la circulaire conjointe entre le Ministère Délégué auprès du premier Ministre chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme et le Ministère de l'Intérieur n°3020/27 du 04 mars 2003 relative aux conditions permettant aux projets d'investissement de bénéficier de dérogations en matière d'urbanisme.

Madame et Messieurs,

Dans le cadre de la promotion de l'investissement, la mise en place de la circulaire conjointe entre le Ministère de l'Intérieur et le Ministère Délégué auprès du premier Ministre chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme n° 3020/27 du 04/03/2003 relative aux conditions permettant aux projets d'investissement de bénéficier de dérogations en matière d'urbanisme, remplaçant les deux circulaires n° 254 et 622, a pour but d'activer l'instruction des dossiers relatifs aux projets d'investissement demandant des dérogations.

Aussi, et afin de me permettre d'établir une évaluation aussi bien qualitative que quantitative des résultats des travaux des commissions instituées par cette circulaire, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir me faire parvenir :

- Un rapport détaillé faisant ressortir les résultats des commissions préparatoires chargées de déterminer les critères à adopter dans l'étude des projets et de sensibiliser les différents acteurs quant à l'importance de cette circulaire;
- Une note synthétisant les difficultés et les obstacles rencontrés lors de l'application des directives contenues dans ladite circulaire.

De même, je vous demanderais de bien vouloir me faire parvenir des bilans trimestriels des travaux des commissions instituées à cet effet. Toutefois, et en vue d'assurer l'homogénéité de l'information et l'exhaustivité des renseignements recueillis, vous trouvez ci-joint une fiche modèle à remplir pour chaque projet examiné.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Toufiq HEJIRA

مديرية التعمير

53

I. SITUATION GEOGRAPHIQUE :

- Préfecture :
- Commune :
- Ressort territorial du Centre Régional d'Investissement de :
- Localisation du projet :

II. SITUATION JURIDIQUE ET FONCIERE :

- Référence foncière :
- Superficie du terrain :
- Maître d'ouvrage :
- Maître d'œuvre :

III. SITUATION URBANISTIQUE :

- Prévisions du SDAU :
- Prévisions du Plan d'Aménagement :
- Prévisions du document de référence :
(en précisant l'état d'avancement du document d'urbanisme et en joignant un extrait de la situation du projet par rapport à ce document).

IV. CONSISTANCE DU PROJET :

- Programme du projet :
- Montant de l'investissement :
- Modalités de financement du projet :
- Type d'intervention (partenariat, association,...) :
- Nombre d'emplois indults :

V. DEROGATION DEMANDEE :

VI. AVIS DE LA COMMISSION REGIONALE CHARGEE DE L'EXAMEN DES DEMANDES DE DERORATIONS EN MATIERE D'URBANISME :

- Avis de la Wilaya : .....
- Avis du Centre Régional d'Investissement : .....
- Avis de l'Agence Urbaine : .....
- Avis de la commune : .....
- Autres avis : .....
- Avis définitif de la commission : .....

I. OBSERVATIONS :

مديرية التعمير
زاوية شارع مبطلين و زنقة بويبلان، الحسان، الرباط، المغرب
E-mail : marocurba.gov.ma : البريد الإلكتروني
http : // www.marocurba.gov.ma
Angle des rues Michlifen et Abou Bakr Ayadi, Rabat, Maroc
Tel. : 212 37 71 25 65 / 212 37 67 36 50 Fax : 037 67 33 96

aume du Maroc
mier Ministre

re Délégué, Chargé
tat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة
بالإسكان و التعمير

Secrétariat Général
Direction de l'Habitat Social et des Affaires Foncières
N°.....610

15287

15 SEPT 2003

A MONSIEUR
LE DIRECTEUR REGIONAL DE L'HABITAT
ET DE L'URBANISME A OUJDA

Objet : Redynamisation des programmes d'habitat et d'urbanisme dans la région orientale

J'ai été récipiendaire du rapport de la commission, dépêchée par le service central à Oujda pour procéder à l'évaluation de l'action du département dans la région. Je tiens à vous féliciter de la qualité du travail accompli et de l'esprit de rigueur et de collaboration dont a fait preuve l'ensemble des services et organismes du ministère dont vous cordonnez l'action, et ce durant toutes les séances de travail organisées à Oujda.

Les débats, très animés, reflétant l'esprit de responsabilité adopté et la démarche globale, ont été somme toutes fructueux et permis de dresser le tableau de bord des programmes d'habitat et d'urbanisme à Oujda et région.

Le travail accompli apporte un éclairage de qualité sur la situation actuelle et les perspectives de développement du secteur de l'habitat et de l'urbanisme au niveau de la région orientale et interpelle les différentes parties et institutions concernées à œuvrer de concert pour la mise en œuvre et le suivi permanent des solutions aux problématiques identifiées.

Dans ce sens vous êtes appelé à veiller au suivi méticuleux du tableau de bord dressé et au respect des plannings et délais établis.Dans ce cadre des séances de travail périodiques seront tenues au niveau de la Wilaya d'Oujda une fois tous les 2 mois, sous ma présidence et celle de Monsieur le Wali afin de suivre la mise en œuvre du programme arrêté.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

- Copie à MMS Les Directeurs de :
  - L'ANHI ;
  - La SNEC ;
  - L'ERAC/O ;
  - L'Agence Urbaine d'Oujda

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

N° 15636

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

2 2 SEPT 2003

A

Messieurs les Directeurs des Agences Urbaines
et les Directeurs Régionaux de l'Habitat et de l'Urbanisme

Objet : Assistance architecturale en milieu rural.
Ref : Circulaire n°280 cab du 5 mai 2003.
PJ : Projet de convention pour l'assistance architecturale.

Conformément aux Hautes Directives Royales et au programme du Gouvernement concernant le monde rural, le Ministère, délégué auprès du Premier Ministre, chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme, a engagé une action d'assistance architecturale qui vise l'amélioration du cadre de vie en milieu rural. Cette action sera menée en partenariat avec les organismes concernés pour assurer la simplification des procédures, assister la population rurale dans la construction de son logement ainsi que préserver et actualiser l'architecture régionale.

Dans cette perspective, la circulaire n° 280 cab du 05 mai 2003, prône une action volontaire et intégrée d'assistance architecturale et de proximité sociale. Action qui allie les efforts des représentations régionales et locales du Ministère à ceux de toutes les institutions concernées.

Par ailleurs, il a été décidé conjointement avec l'Ordre National des Architectes de mener cette action sur tout le territoire rural, dans un travail de partenariat entre les Agences Urbaines, les Directions Régionales de l'Habitat et de l'Urbanisme et les Conseils Régionaux de l'Ordre des Architectes concernés. Les modalités d'application de cette assistance architecturale gratuite feront l'objet d'une convention entre ces entités qui peuvent s'adjoindre tout organisme jugé utile pour la concrétisation de cette action.

La réalisation de ces objectifs nécessite un travail sur trois axes majeurs : Le premier est d'ordre architectural et technique dans une recherche de qualité appropriée à chaque contexte, le second est d'ordre organisationnel et concerne le cadre et les procédures d'application de l'assistance architecturale, le troisième concerne la communication et vise l'information et la sensibilisation aux objectifs et modalités de cette action.

Concernant le volet architectural et technique :

Les Agences Urbaines et les Directions Régionales de l'Habitat et de l'Urbanisme ont consacré de nombreux efforts pour établir des plans de référence, pour analyser l'habitat rural tel qu'il se présente dans leur rayon d'action, comprendre son évolution et anticiper son développement.

Ainsi, par l'établissement de ces plans, une première phase est franchie, celle de la concertation avec les acteurs locaux, de l'analyse du contexte et de l'établissement d'une base de travail. Une deuxième phase doit être initiée qui permettra d'enrichir les démarches existantes des Agences Urbaines et des Directions Régionales de l'Habitat et de l'Urbanisme par le travail en partenariat avec les Conseils Régionaux de l'Ordre des Architectes afin de compléter l'approche relative aux préoccupations suivantes :

- **Analyse du contexte :** celle-ci doit être faite dans tous les cas, pour une meilleure adaptation de l'habitat rural au contexte géographique (site, topographie, nuisances ...) et climatique (soleil, pluie, vents dominants...), aux modes de vie des usagers et pour une intégration réussie à son environnement.
- **Plans évolutifs :** les plans proposés doivent avoir un caractère évolutif et permettre la construction d'un noyau qui pourra par la suite intégrer de nouveaux espaces, au fur et à mesure que le besoin se présente et que les moyens le permettent.
- **Aspects fonctionnels :** L'implantation du cadre bâti et sa relation avec ses abords les plus immédiats doit être nécessairement prise en compte dans toute proposition, notamment en ce qui concerne l'accès et la supervision des terres agricoles, des étables, écuries...etc.
- **Amélioration du cadre de vie :** des propositions innovantes pour l'amélioration et la valorisation du cadre de vie en milieu rural sont souhaitables, (encouragement de l'utilisation des énergies renouvelables, récupération des eaux de pluies, système d'assainissement approprié, traitement des ordures, confort thermique, , ...etc) ;
- **Matériaux locaux :** l'utilisation des matériaux locaux est à encourager. Dans ce cas, une assistance technique aux usagers, au niveau de l'utilisation de ces matériaux et l'amélioration des procédés de construction s'impose, et portera sur les procédés et les différentes techniques de mise en œuvre (fondations, maçonnerie, toitures et couvertures, planchers...etc), et sur les détails techniques (modes et possibilités d'assemblages.....etc)

Concernant le volet organisationnel :

Des scénaris d'organisation et d'actions concertées, concernant aussi bien le cadre que les procédures doivent être mises en place pour accompagner cette action. Il s'agit, en l'occurrence de :

- Définir pour chaque région, la procédure afférente à la demande et à l'octroi des plans de référence ainsi que les modalités d'assistance à la réalisation des projets.
- Etablir une convention de partenariat, avec les Conseils Régionaux de l'Ordre des Architectes, afin de définir les missions de chaque partenaire au niveau local.

Est joint à la présente circulaire, un projet de convention à adapter à chaque contexte local qui doit définir entre autres, les modalités de mise à contribution des Agences Urbaines pour indemniser les Conseils Régionaux de l'Ordre des Architectes.

Concernant le volet communication :

Pour réussir cette action, il sera procédé :

- Au lancement d'une campagne nationale d'information et de sensibilisation, qui **vulgarise les objectifs, informe sur les structures** mises en place pour assurer l'assistance architecturale et technique et sur les **procédures à suivre** pour bénéficier de cette action .
- Au niveau local, à l'encouragement d'un travail en partenariat avec des groupements associatifs ayant pour but d'œuvrer en faveur de l'assistance architecturale en milieu rural et à l'incitation de la population à s'impliquer dans cette action...

Ces trois orientations précisées ci-dessus ont donc pour objectif de préserver, valoriser et actualiser la production de l'habitat rural dans un souci de réponse adéquate aux besoins et celui de préserver un patrimoine riche et diversifié qui est partie intégrante de la mémoire collective et vivante de notre pays.

Dès réception de la présente circulaire, il vous appartient de mettre en œuvre ces orientations en coordination étroite entre vos services et les Conseils Régionaux de l'Ordre des Architectes afin d'asseoir les dispositifs d'application de l'assistance architecturale et de m'informer dans les plus brefs délais des actions entreprises dans ce sens.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq MEJJBA

Ministère délégué auprès du Premier Ministre chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme
Angle rue Joumaiz et El Jaouz, quartier Ryad, Rabat
037577021/40 fax 037577047

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة
بالإسكان و التعمير

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de
l'Habitat et de l'Urbanisme

20925 الوزير 23 ديسمبر 2003

السادة مسؤولي مجموع الإدارات المركزية والجهوية والمحلية ومؤسسات الإسكان والتعمير

الموضوع: تفعيل المذكرة الوزارية عدد 6512 بتاريخ 29 أبريل 2003.

سلام تام بوجود مولانا الإمام وبعد،

علاقة بالموضوع أعلاه، أنهي لعلمكم أنني أشرفت يوم الاثنين فاتح دجنبر 2003 على حفل توزيع جملة من شهادات الإستفادة على العاملين بالمؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء لمنطقة تانسيفت الذين ليس لهم سكن ولم تسبق لهم الإستفادة من منتوج المؤسسة.

ولقد استحقت إدارة المؤسسة السالفة الذكر على هذه السرعة الناجعة في تفعيل مضمون المذكرة الوزارية المتعلقة بهذا الشأن الإجتماعي، مايستحقه الأوائل وذوو السبق من صادق الإعجاب والتقدير والإعتبار.

وإنني إذ أبعث إليكم بنسخة من الرسالة الموجهة لإيراك تانسيفت، أتعجل الإشادة بما ستوافونني به، أنتم كذلك، بشأن تطبيقكم لمضمون هذه المذكرة لما لها من أهمية قصوى على شريحة عريضة من الموارد البشرية المنتسبة لهذه الوزارة.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالاسكان و التعمير

احمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
المفتشية العامة

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

رقم 200 /

16 نونبر 2003

20413

السيدات والسادة
المديرين الجهويين للإسكان والتعمير

الموضوع: إعادة تنظيم الهياكل الإدارية التابعة للوزارة على المستوى الجهوي والإقليمي.

المرفقات : قرار يقضي بتكليف المديريات الجهوية للإسكان بمهام التعمير والهندسة المعمارية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، في سياق تفعيل سياسة الوزارة في ميداني الإسكان والتعمير الرامية إلى مضاعفة وثيرة إنتاج السكن الإجتماعي لبلوغ 100 ألف وحدة في السنة، والتعجيل بتنفيذ برامج محاربة السكن غير اللائق مع التركيز على برنامج "مدن بدون صفيح"، وتنظيم التنمية العمرانية بالوسطين الحضري والقروي، فقد تقرر ابتداء من فاتح يناير 2004، إعادة تنظيم الهياكل الإدارية التابعة للوزارة على المستوى الجهوي والإقليمي، وفقا لما أعلن عنه السيد الوزير الأول في خطابه بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للإسكان في 6 أكتوبر 2003.

وهكذا، فإن **المديريات الجهوية للوزارة** ستضطلع إبتداء من هذا التاريخ باختصاصات تشمل الإسكان والتعمير والهندسة المعمارية. حيث سيتم وضع حد لعمل الخلايا الإدارية الجهوية للتعمير والهندسة المعمارية التي أحدثت، كمرحلة انتقالية، بالقرار رقم 300/01 بتاريخ 02 يناير 2003.

وعليه، فإنني أدعوكم، بتنسيق مع مسؤولي الخلايا الإدارية الجهوية والوكالات الحضرية المعنية، لاتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة لكي تشرع المديريات الجهوية في مزاولة مهامها الجديدة بداية من فاتح يناير 2004، نذكر منها على الخصوص:

.../...

- إحداث وحدة إدارية تابعة لكم تسند إليها مهام التعمير والهندسة المعمارية،
- تحديد الموارد البشرية والإمكانات التي ستوضع رهن إشارة هذه الوحدات الإدارية لتضطلع بمهامها وذلك بإتفاق مع الوكالات الحضرية،
- تسلم من الخلايا الإدارية الجهوية كافة الملفات المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية،
- وضع برنامج تكويني للموارد البشرية التابعة لكم بتنسيق مع الوكالة الحضرية ومديرية الموارد البشرية والسهر على تنفيذه في أقرب الآجال.

وبالمناسبة أبعث لكم طيه بالقرار المجسد للمهام الجديدة للمديريات الجهوية التي تشمل قضايا التعمير والهندسة المعمارية، في انتظار صدور الهيكل التنظيمي الجديد للمصالح الخارجية التابعة للوزارة.

كما أطلب منكم، تمهيدا لتحويل المندوبيات الإقليمية للإسكان إلى ملحقات للوكالات الحضرية، الشروع في دراسة الترتيبات اللازمة لبلورة هذا التوجه بتنسيق مع الوكالات والمندوبيات المعنية، حتى نتمكن من تجسيده على أرض الواقع في بداية سنة 2004.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع في المرحلة الانتقالية التي تعرفها المصالح الخارجية للوزارة فإنني أهيب بكم التعبئة وتوفير شروط النجاح لهذه العملية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

نسخة قصد الإخبار إلى:
- السادة مدراء الوكالات الحضرية
- السادة المدراء والمدراء العامون للمؤسسات العمومية

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué Chargé
de l'Habitat et de l'Urbanisme
Secrétariat général
Direction des Etablissements Publics
u Partenariat et de l'Action Associative

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
الكتابة العامة
مديرية المؤسسات العمومية
والشراكة و العمل التعاوني

N° 17226 / 500

16 OCT 2003

A

MONSIEUR LE PRESIDENT DU DIRECTOIRE
DU FONDS HASSAN II POUR LE DEVELOPPEMENT
ECONOMIQUE ET SOCIAL

Objet : Réunion du Comité Central de Suivi des projets bénéficiant du concours financier du Fonds Hassan II.

PJ : Calendrier des réunions

Dans le cadre de la mise en œuvre des programmes bénéficiant du concours financier du Fonds Hassan II pour le Développement Economique et Social, et conformément aux dispositions des conventions de financement et de réalisation liant le fonds Hassan II aux établissements en charge de la réalisation desdits programmes, j'ai l'honneur de porter à votre connaissance que les réunions trimestrielles du Comité Central de Suivi se tiendront le 27, 28 et le 29 octobre 2003 au siège du Ministère Délégué chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme, selon le calendrier ci-joint.

Ces réunions seront consacrées à l'examen de l'état d'avancement physique et de commercialisation des opérations ainsi que leurs situations financière en terme de ressources, d'emplois et de remboursement des avances du Fonds.

Aussi, vous prie-je de bien vouloir vous faire représenter à ces réunions.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'expression de mes salutations distinguées.

Le Ministre Délégué auprès du Premier Ministre Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

Copie pour information et pour assister aux réunions à :

- Mr le Directeur de l'Habitat Social et des Affaires Foncières
- Mr le Directeur Régional de l'Habitat de la région Rabat - Salé Zemour - Zaer
- Mr le Directeur de l'ERAC Nord Ouest
- Mr le Directeur de l'ERAC Centre
- Mr le Directeur de l'ERAC Centre Nord
- Mr le Directeur de l'ERAC Tensift
- Mr le Directeur de l'ERAC Oriental
- Mr le Directeur Général de la société Attacharouk

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان و التعمير

ère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

عدد 18120 /500

11 3 أكتوبر 2003

السادة مدراء المؤسسات العمومية للإسكان التابعة للوزارة

الموضوع: برامج السكن الاجتماعي منخفض التكلفة لفائدة رجال الأمن.

في إطار تفعيل السياسة الحكومية الرامية إلى الرفع من وثيرة إنتاج السكن الاجتماعي وتوسيع إمكانية ولوج الملكية، يشرفني أن اطلب منكم العمل على وضع برامج للسكن الاجتماعي منخفض التكلفة (أقل من 120 ألف درهم) لفائدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود اقل من SMIG1,5 مع إعطاء الأولوية لموظفي الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وأعوان السلطة الذين لا يمتلكون مسكنا أو قطعة أرضية ولم يسبق لهم أن استفادوا من برامج الدولة أو مؤسساتها.

لذا، أدعوكم لتحديد برامج سكنية ذات قيمة عقارية منخفضة فوق الأراضي المجهزة في إطار التجزئات التابعة لكم أو ضمن العقارات العمومية التي أنتم بصدد تعبئتها والتقرب من السادة الولاة وعمال العمالات والأقاليم ليتبنوا هذه المشاريع ورئاسة جلسات تحضير ومتابعة إنجاز هذه البرامج.

كما يتعين، في إطار التحضير لهذه العملية، إشراك الإدارات الوصية و جمعياتها المعنية بالشؤون الاجتماعية لإبرام اتفاقيات معهم تحدد شروط الاستفادة من المنتوج وتعبئة إمكانيات الدعم والمساعدات المتاحة وباقي التفاصيل المتعلقة بالتسويق وآجال التنفيذ.

ولضمان نجاح هذه التجربة، وحتى يتمكن اكبر عدد ممكن من موظفي الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وأعوان السلطة الاستفادة منها على أحسن وجه، فان الإدارات الوصية مدعوة، تحت إشراف السادة الولاة والعمال وبتنسيق معكم، لربط الاتصال بالمؤسسات البنكية قصد إعداد منتوج بنكي يتلاءم مع امكانات الادخار والتسديد للمستفسدين، خاصة بعد ما عرف النظام البنكي مجهودا كبيرا في تخفيض النسب و تمديد مدد الاسترداد وتخفيض كلفة إعداد الملفات.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها هذه البرامج، فاني اطلب منكم الاشتغال عليها فورا و إدماجها في برنامج عمل مؤسستكم برسم سنة 2004 وعرضها على مصادقة المجالس الإدارية وانطلاق الأشغال بها في الأسابيع الأولى من السنة المقبلة.

ومن أجل تنسيق أفضل، أدعوكم لإشراك الوكالات الحضرية والمديريات الجهوية والمندوبيات الإقليمية للإسكان في هذه العملية.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالإسكان والتعمير
أحمد توفيق حجيرة

نسخة قصد الأخبار إلى:
- السيد الوزير الأول
- السيد وزير الداخلية
- السادة الولاة وعمال الأقاليم والعمالات
- السادة مدراء الوكالات الحضرية
- السادة المديرين الجهويين والمندوبين الإقليمين للإسكان والتعمير.

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué, Chargé
de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان و التعمير

16 OCT 2003

17195

A

Messieurs les Directeurs des
Agences Urbaines

Objet: Réalisation d'un Atlas relatif à l'Habitat Insalubre au Maroc "édition électronique"

Dans le cadre des efforts déployés par le Gouvernement pour résorber l'habitat insalubre, le Ministère chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme compte mettre à la disposition des différents opérateurs concernés une base de données illustrée et conviviale relative aux quartiers d'habitat insalubre sous la forme d'un CDROM multimédia.

Afin de permettre la réalisation de ce projet dans les délais impartis et selon la rigueur requise, je vous demande de reporter séparément l'ensemble des bidonvilles et des quartiers d'habitat non réglementaire situés dans les villes de votre ressort territorial soit sur des photos aériennes soit sur des restitutions photogrammétriques à des échelles appropriées.

Eu égard à l'urgence qui caractérise ce projet, Il vous appartient de coordonner avec les DRH et DPH concernées et de me transmettre les documents sus-visés sur support numérique au plus tard le 1er Novembre 2003 délai de rigueur afin de les adresser au BET chargé de l'élaboration de ce CDROM.

Le Ministre Délégué auprès du Premier
Ministre Chargé de l'Habitat et de
l'Urbanisme

Ahmed Taoufiq HEJIRA

* Ampliation aux chefs des cellules administratives régionales chargées de l'architecture et de l'urbanisme.
* Ampliation aux DRH, DPH et OST en vous demandant de coordonner avec les Agences Urbaines la confection des documents graphiques.

المملكة المغربية
الوزير الأول

الوزارة المنتدبة المكلفة
بالإسكان والتعمير

عدد 1011

16732

Royaume du Maroc
Premier Ministre

Ministère Délégué
Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

2003 يونيو 08

إلى

السيدة والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع: بخصوص الجوانب التي يشملها رأي الوكالات الحضرية فيما يتعلق بدراسة المشاريع العمرانية المعروضة عليها.

المرجع: الرسالة الدورية عدد 09510 بتاريخ 16 يونيو 2003.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، علاقة بالموضوع أعلاه، وبالنظر للمشاكل التي كانت تزج فيها الوكالات الحضرية بسبب امتناعها في بعض الأحيان عن إعطاء رأيها في ملفات طلبات رخص إحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية والبناء بسبب الجانب العقاري لهذه الملفات، قد سبق لهذه الوزارة أن طلبت منكم الاقتصار حين دراسة الطلبات، على الجانب التعميري والتقني وترك الجانب العقاري في هاته المشاريع للجماعات المعنية المختصة في الموضوع للنظر فيه، وذلك بناء على استشارة للأمانة العامة للحكومة.

لذا، يشرفني أن أطلب منكم موافاتي بتقارير عن النتائج المتمحضة عن تنفيذ هذه الدورية ومدى مساهمتها في التخفيض من حدة المشاكل التي تعترض عمل الوكالات الحضرية في هذا الجانب وكذا مقترحاتكم بخصوص التفعيل الأمثل لهذه الدورية وتجاوز العراقيل التي قد تعوق تنفيذها.

والسلام

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

المملكة المغربية
الوزير الأول

Royaume du Maroc
Premier Ministre

الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير
رقم 430 / 11327

Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

الكتابة العامة
مديرية الإنعاش العقاري

10 DEC 2002

10

إلى السيدات والسادة
– المديرين الجهويين للإسكان
– المندوبين الإقليميين

الموضوع : بخصوص تفعيل الاستثمار والمشاريع السكنية.
المرفقات : جذاذة المعلومات.

سـلام تـام بوجـود مولانـا الإمـام،

وبعد، فإن الحكومة عاقدة العزم على النهوض بقطاع الإسكان والإنعاش العقاري ليلعب الدور المنوط به على أكمل وجه، بحيث حظي هذا القطاع بأولوية بالغة في التصريح الحكومي الذي يتضمن إنجاز 100 ألف وحدة سكنية اجتماعية سنويا، وذلك للإستجابة لحاجيات فئات عريضة من المواطنين.

لا غرو أن النهوض بقطاع السكن والإنعاش العقاري الذي ننشده جميعا رهين بمدى دعم وتفعيل الإستثمار الخاص والعام، والذي يتطلب وضع أسس وقواعد مضبوطة من شأنها المساهمة في حشد الهمم وتحريك الآلة الإنتاجية بالنسبة لعدد من المشاريع السكنية المجمدة والتي تحول دون رواج الأموال المسخرة لها.

وإنه لمن شأن تذليل المعوقات والعراقيل التي يعرفها القطاع، المساهمة في تحفيز وتشجيع جميع المتدخلين والمهنيين من منعشين عقاريين من القطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والجماعات المحلية والجمعيات الحرفية والمهنية والتعاونيات السكنية بالإنخراط بكل جدية وحزم في المشروع الحكومي الطموح .

هذا، وبقدر ما نحن واعون بوجود عدة إكراهات ذات صبغة تعميرية وعقارية وتمويلية...، بقدر ما نحن مقتنعون بضرورة ابتكار حلول لها عبر تكثيف جهود جميع المتدخلين لتفعيل إنجاز المشاريع المبرمجة.

Siège : Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
Tél : 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

5

وقصد بلوغ هذا الهدف، أطلب منكم القيام بجرد شامل ومفصل حول الصعوبات والمشاكل المزمنة التي تعرفها المشاريع الموقوفة سواء كانت من القطاع العام أو الخاص والتي يبلغ حجم كل مشروع 50 وحدة سكنية فما فوق وتضمينها في الجذاذة المرفوقة طيه مصحوبة بتقرير توضيحي ومقتضب يتضمن الحلول والتدابير التي ترونها ناجعة.

وجدير بالإشارة أن الحصول على معطيات دقيقة لن يتم إلا من خلال اتصالكم المباشر بالسلطات المحلية والجماعات المحلية والوكالات الحضرية والمنظمات المهنية والحرفية والتعاونيات السكنية والمؤسسات البنكية... المتواجدة في دائرة نفوذكم.

ونظرا للأهمية التي أوليها لهذا الملف، فالمطلوب منكم التعجيل بموافاتي بجميع المعطيات في أجل أقصاه **20** دجنبر **2002**.

والسلام.

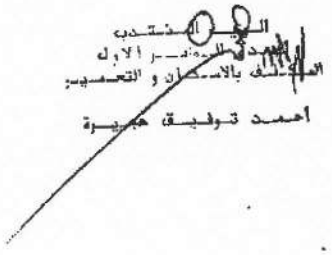

ـ نسخة قصد الإنخراط في هذه العملية موجهة للسادة مدراء الوكالات الحضرية.
ـ نسخة قصد الإطلاع للسيد المفتش الجهوي لإعداد التراب الوطني بالدار البيضاء الكبرى.

جذاذة متعلقة بالمشاريع السكنية التي تحتوي على 50 وحدة سكنية فما فوق

المشروع	المنعش العقاري	مكان المشروع	المساحة	طبيعة المشروع: - تجزئة - بناء	وحدات المشروع				تكلفة المشروع ب 1000 درهم	تاريخ بداية إنجاز المشروع	تاريخ نهاية إنجاز المشروع	نسبة إنجاز الأشغال %	الصعوبات التي تعترض إنجاز و تسويق المشروع	الحلول المقترحة لتجاوز هذه الصعوبات
					عدد الوحدات السكنية الإجمالية	عدد الوحدات السكنية الاجتماعية	عدد الوحدات التجارية	وحدات أخرى						

ملحوظة: يمكن تقديم هذه الجدادة على الصيغة التي هي عليها في شكل جدول أو تحويلها إلى جدادة لكل مشروع على حدى مع احترام نفس المعلومات

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

الوزير

20412

16 ديسمبر 2003

السادة المديرين الجهويين للإسكان والتعمير

الموضوع: برنامج العمل لسنة 2004.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، غير خاف عليكم،أن الوزارة في نطاق تنفيذ السياسة الحكومية في ميدان الإسكان والتعمير، سهرت خلال سنة 2003 على تحديد تصور واضح وإستراتيجية مدققة، وكذا توفير الوسائل والآليات الضرورية لتنفيذ هذه الإستراتيجية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات أذكر منها على الخصوص:

- تعبئة الأرصدة العقارية التابعة للدولة، اعتبارا لما يمثله رصد العقار لفائدة السكن الاجتماعي من انعكاسات إيجابية على كلفة الإنتاج؛
- تدعيم موارد الصندوق التضامني للسكن بعد مراجعة الرسم الخاص بمادة الإسمنت بداية في سنة 2004؛
- وضع أنظمة جديدة توسع مجال ولوج القروض لأوسع الشرائح الاجتماعية ومن بينها على الخصوص إحداث صناديق الضمان؛
- مراجعة مقاييس التعمير والتجهيز والبناء، مما سيسمح بخفض كلفة السكن الاجتماعي بنسبة قد تفوق 10%؛
- إعادة هيكلة الوكالات والمؤسسات التابعة للوزارة وكذا مختلف الهياكل الإدارية التابعة للوزارة على الصعيد الجهوي والمحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعبئة تؤهل الوزارة وكافة الهياكل والمؤسسات التابعة لها لكي تجعل من 2004، **سنة تحقيق النتائج الميدانية الملموسة**، وفقا للبرنامج الحكومي المعلن عنه.

.../...

لذلك أطلب منكم تهيئ البرنامج الذي يرجع تنفيذه للمديريات الجهوية
م سنة 2004، بتنسيق مع المؤسسات والوكالات التابعة للوزارة. هو البرنامج
ي يجب أن يندرج في المهام المسندة للمديريات الجهوية والتي تتمثل فيما يلي:

- تمثيل الوزارة بكل مكوناتها على الصعيد الجهوي؛
- تتبع تنفيذ الدوريات الوزارية على الصعيد المحلي؛
- تأطير ومتابعة وتقييم قطاع الإسكان والتعمير في الجهة بما في ذلك نشاط القطاع الخاص، مواد البناء، تدخل كافة المهنيين والفاعلين، العرض والطلب، تنامي السكن غير اللائق...الخ.

ب أن يستند البرنامج على المحاور التالية:

- استمرار تفعيل البرامج السكنية المتعثرة، بتنسيق مع المصالح المختصة؛
- مواصلة تفعيل البرامج الاستثمارية التي تواجهه صعوبات على مستوى التعمير، وذلك بالتدخل لدى الجهات المعنية من أجل إيجاد الحلول الناجعة للملفات العالقة؛
- تعبئة العقار العمومي المخصص لإنعاش السكن الإجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق وتتبع البرامج التي ستنجز بالشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على تحديد الشطر الثاني لهذه العملية؛
- السهر على التعجيل بإصدار وثائق التعمير في طور الإنجاز وتتبع مراحل المصادقة عليها بتنسيق مع مديرية التعمير والوكالات الحضرية؛
- وضع ومتابعة وتقييم الاتفاقيات المحلية المتعلقة ببرنامج "مدن بدون صفيح"، والذي يشمل أيضا السكن غير القانوني والدور المهددة بالإنهيار؛
- تفعيل برنامج "التصاميم المجانية بالوسط القروي" على الصعيد الجهوي والمحلي؛
- تتبع تنفيذ البرامج المتعاقد بشأنها مع المؤسسات العمومية للإسكان والمستفيدة من دعم الدولة؛
- تتبع البرامج المنجزة من طرف القطاع الخاص في إطار الفصل 19 من القانون المالي والمتعلقة بالسكن الإجتماعي؛
- العمل على نهج سياسة القرب الهادفة إلى إرساء قواعد إدارة مواطنة وملمة بحاجيات السكان؛

.../...

- السهر على إخراج "مركبات الخدمات الاجتماعية" إلى حيز الوجود والتي من شأنها توفير المرافق الاجتماعية والخدمات الضرورية في الوسطين القروي والحضري لمواكبة الحياة بالأحياء السكنية وإدماجها على المستوى العمراني والاجتماعي؛
- أخذ كل المبادرات الأخرى التي ترونها مناسبة لإعطاء قطاع الإسكان والتعمير المكانة التي يستحقها على المستوى المحلي والجهوي.

ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا البرنامج، أهيب بكم السهر شخصيا على إعداده بالدقة اللازمة وبعثه إلى المفتشية العامة قبل 31 دجنبر 2003.

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف
بالاسكان و التعمير

أحمد توفيق حجيرة

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

المفتشية العامة

رقم ..... /200
1195

27 ديسمبر 2002

إلى
السـادة :

- المدير العام للوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق
- المدير العام للشركة الوطنية للتجهيز والبناء
- مديري الوكالات الحضرية
- المدير العام لشركة التشارك
- مديري المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء
- المديرين الجهويين
- المندوبين الإقليميين

12

الموضوع : وضعية قطاع الإسكان والتعمير

سلام تام بوجود مولانا الإمام ،

لايخفى عليكم الأهمية التي يكتسيها تقييم أوضاع قطاع الإسكان والتعمير على المستوى الوطني والمحلي، وواقع المؤسسات العمومية والهياكل الإدارية التابعة للوزارة، من أجل الإحاطة بالاختلالات التي يعرفها القطاع، ووضع برنامج للعمل قادر على معالجتها بالفعالية والحزم اللازمين.

وسعيا مني في إشراك كافة مسؤولي الوزارة على المستوى الوطني والمحلي في الاضطلاع بهذا التقييم، فإنني أطلب منكم موافاتي بتقرير يبين وضعية المصالح التابعة لكم والمشاكل الكبرى المطروحة على صعيد نفوذكم الترابي، مع التركيز على الجوانب التالية :

- وضعية المصالح التابعة لكم ؛
- وضعية الموارد البشرية ؛
- وضعية الملفات الكبرى الشائكة ؛
- وضعية علاقة الإدارة التابعة لكم مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والإداري.

وإذ أؤكد على الأهمية التي أوليها لتهييء هذا التقرير بالمهنية والتركيز اللازمين، وأن يعكس تقييمكم الشخصي للوضعية الراهنة، أطلب منكم الحرص على أن لايتعدى حجمه خمس (5) صفحات، وأن أتوصل به قبل 15 يناير 2003.

الوزير المنتدب
لدى الوزير الأول
المكلف بالإسكان والتعمير
أحمد توفيق حجيرة

Qr. Administratif, Rue Ouarzazate Rabat Hassan 10.000 Web : http://www.habitat.gov.ma/ e-mail : sdi@habitat.gov.ma
Tél : 212.37.76.02.63 / 64 / 36.06 / 08 /15.89 / 35.46 / 08.89 - Fax : 212.37.76.35.77 / 79.73

المملكة المغربية
الوزير الأول
الوزارة المنتدبة المكلفة
بالإسكان و التعمير

Royaume du Maroc
Premier Ministre
Ministère Délégué Chargé de
l'Habitat et de l'Urbanisme

30 ديسمبر 2002

الوزير
د/86

13

إلى
السيدة والسادة
مدراء الوكالات الحضرية

الموضوع: التصفية النهائية لمجموع الملفات العالقة المتعلقة بطلب رخص التجزيء والبناء المحالة على الوكالات الحضرية قبل 20 يناير المقبل.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

إن المجهودات المتواصلة التي ما فتئ أطر الوكالات الحضرية يبذلونها قد أعطت نتائج ملموسة، وخاصة فيما يتعلق بالتعجيل بدراسة الملفات المعروضة على هذه المؤسسات في إطار كل من المسطرتين الصغرى والكبرى، إذ كثيرا ما يتم الحسم في هذه الملفات في آجال قياسية تقل حتى عن تلك المحددة في الدورية الوزيرية رقم 2000/1500 الصادرة بتاريخ 6 أكتوبر 2000.

لكن، وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة والمشكورة، ما زالت بعض الملفات عالقة، تأجل البت فيها ولم يتخذ القرار بشأنها داخل الآجال المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

لذا، أطلب منكم القيام بجرد دقيق لكل الملفات المحالة على الوكالة والتي لم يتم البت فيها داخل الآجال العادية، وموافاتي بهذا الجرد وفقا للنموذج المرفق به، وذلك قبل 06 يناير 2003.

في ذات السياق ينبغي وجوبا أن تتوصل هذه الوزارة بملخص عن الإجراءات التي باشرتموها للتسوية النهائية والتامة لوضعية كل هذه الملفات، وبدون استثناء وذلك في أجل أقصاه 20 يناير 2003.

ولست بحاجة إلى أن أؤكد أنه يلزمكم ومساعديكم، في إطار التسوية المطلوب منكم مباشرتها في استعجال تام، التشبع بالمرونة التامة ومراعاة روح النصوص التشريعية والتنظيمية ومراميها وكذا توجهات وثائق التعمير وغاياتها، دون التشبث المفرط بالجزئيات والتفاصيل التي ليس لها تأثير كبير لا على تهيئة القطاعات المعنية ولا على وظيفة المشاريع المقدمة. كما عليكم إقناع شركائكم في عملية الترخيص بهذا التوجه الذي بدونه ستظل العديد من مصالح المواطنين ومشاريعهم الاستثمارية حبيسة تعقيدات المساطر والممارسات الإدارية، الأمر الذي يتنافى مع التوجيهات الملكية السامية ومع مضامين التصريح الحكومي الذي تقدم به السيدالوزير الأول أمام البرلمان بتاريخ 21 نونبر المنصرم.

هذا، وإذ أعتمد على تتبعكم المباشر والشخصي لهذا الأمر، أطلب منكم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ التعليمات السالفة، حتى لا يبقى عند حلول الأجل المحدد أعلاه، ولو ملف واحد، لم يتم البت النهائي فيه.

والسلام.

الوزير المنتدب
لدى وزير الداخلية
المكلف بالشؤون العامة والحكامة

أحمد توفيق حجيرة